المشهد الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٩/٩/١٠ الموافق ١١ محرم ١٤٤١ هـ العدد ٤٣٦ السنة السابعة عشرة

قبل أسبوعين من موعد الانتخابات البرلمانية: نحو ٥٠٪ من الجمهور اليهودي يؤيدون ضم مناطق ج إلى إسرائيل!

صفحـ(٣)ـة

هل تخلى ميرتس عن مبادئه وهل سيدفع ثمن بقاء باراك على ما كان عليه العام ٢٠٠٠؟

صفحـ(٥)ـة

المشهد الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

شاكيد: لدينا فرصة كبيرة لضم مناطق «ج» في الضفة الغربية خلال ولاية ترامب!

باحث من معهد محسوب على اليمين الإسرائيلي: على إسرائيل أن تبقي على سيطرتها على الجزء الأكبر من مناطق «ج» في الضفة الغربية في أي تسوية سياسية مستقبلية

قالت زعيمة قائمة تحالف «يامينا» (بين «اليمين الجديد» و«اتحاد أحزاب اليمين») أييلت شاكيد إن اليمين الإسرائيلي لديه فرصة كبيرة لضم مناطق ج في الضفة الغربية خلال فترة وجود الرئيس الأميركي دونالد ترامب في سدة الحكم.

وتابعت شاكيد في مقابلة خاصة أجرتها معها صحيفة «يسرائيل هيوم» وقناة التلفزة الإسرائيلية i٢٤ NEWS أنها ما زالت تدفع قدماً بخطة تستغرق سنوات لتطبيق السيادة الإسرائيلية على المناطق ج في الضفة الغربية، والتي تضم مستوطنات يهودية وتشكل مساحتها ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية.

وبموجب الخطة، الذي قالت وزيرة العدل السابقة إنها تشكل الهدف الأساس لقائمتها «يامينا»، فإن القانون الإسرائيلي سيطبق على ما يقرب نصف مليون مستوطن إسرائيلي في حين سيتم منح الإقامة أو منح الجنسية لنحو ١٠٠-٢٠٠ ألف فلسطيني يعيشون هناك.

وتعتقد شاكيد أن هناك فرصه كبيرة لفرض القانون الإسرائيلي بينما الرئيس الأميركي ترامب في سدة الحكم، «فلديه ما يقرب من عامين آخرين في منصبه، ودعونا نتأمل أن يبقى أكثر. هو صديق جيد جدا لإسرائيل ولديه فريق داعم جدا حوله يقوم بدعم إسرائيل».

وتابعت «لدينا فرصة كبيرة العامين القادمين لأن نبدأ بفرض القانون الإسرائيلي حتى على مناطق التوافق مثل غوش عتسيون أو معاليه أدوميم. ونحتاج أن نبدأ بالقيام بها».

وتطرقت شاكيد إلى سياسة إسرائيل الأمنية وإلى التصعيد الأمني الأخير على طول منطقة الحدود مع قطاع غزة، فقالت إنها تعتقد بأنه سيكون على إسرائيل في النهاية شن عملية عسكرية في غزة. وأضافت أن على إسرائيل أن تفعل شيئاً كبيراً يضر بحركة «حماس» ويمكن أن يشمل إخلاء المستوطنات الإسرائيلية في غلاف غزة عدة أسابيع حتى يتمكن الجيش من التصرف وضمان عدم حصول «حماس» على أسلحة جديدة كل عام.

يُشار إلى أن شاكيد تمكنت خلال سنواتها الخمس في الكنيست الإسرائيلي ومن ثم في وزارة العدل من فرض أيديولوجيتها اليمينية على جهاز القضاء الإسرائيلي. وهي علمانية وأول امرأة تقود حزباً يمينياً في إسرائيل.

وفي المقابلة نفسها قالت إن هذه مهمة كبيرة جداً وتحد كبير وتأمل أن تتمكن من النجاح. وأكدت أن أولوياتها السياسية تشمل تعزيز سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية مع هدف نهائي لضمها.

في سياق آخر أكد د. يحيئيل شيبي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان والباحث في «مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية» المحسوب على اليمين الإسرائيلي، أنه ينبغي على إسرائيل أن تبقي على سيطرتها على الجزء الأكبر من مناطق ج في الضفة الغربية في أي تسوية سياسية مستقبلية.

وجاء تأكيده هذا في سياق مقال بعنوان «المعركة على يهودا والسامرة (الضفة الغربية)» نشره شيبي في موقع «مركز بيغن-السادات» أول أمس الأحد، وذكر فيه أنه منذ أن تسلم محمد اشتية مهام منصب رئيس الحكومة الفلسطينية، في نيسان ٢٠١٩، يبدو أن الإجراءات العملية الرامية إلى تكريس وتعزيز السيادة الفلسطينية في مناطق «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، والتي كانت تجري في السابق خفية، قد أصبحت تجري الآن علناً، وبضمنها البناء غير القانوني المتسارع في المنطقة ج، الخاضعة للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية الحصرية، ودعم الأجهزة التعليمية، والتخطيط لمشاريع صناعية وزراعية وغيرها. وفي المقابل، تعمل السلطة الفلسطينية في منطقة ب، الخاضعة لسيطرتها وتحت مسؤوليتها، في مسعى منها لتطوير مواقع تراثية من حقب تاريخية مختلفة، من بينها مواقع يهودية ومسيحية، كجزء من تطلعها إلى اختلاق تراث فلسطيني ذي جذور في التاريخ.

أيليت شاكيد. (إ.ب.أ)

وأضاف يقول: بالفعل، فقد اتسعت أعمال البناء الفلسطيني في مناطق ج وازدادت خلال العقد الأخير حتى فاقت تلك الإسرائيلية. وبينما يعاني اليهود (المستوطنون) من التمييز السلبي ولا يستطيعون البناء إلا في نطاق حدود «الخط الأزرق» المحيط بمستوطناتهم، يقيم الفلسطينيون، كما يشتهون، بؤراً غير قانونية في مختلف أنحاء هذه المناطق، بتشجيع ودعم هادئين من جانب السلطة الفلسطينية. وفي إطار هذه السياسة، تشهد القرى الفلسطينية في مناطق ج وخارجها، والتي ميزتها من قبل الزيجات الداخلية بين أبناء وبنات الحمولة نفسها، تغييراً جوهرياً عميقاً تتوطد فيه علاقات الزواج بين أبناء المناطق المختلفة. وبرأيه هذا جزء من السياسة الفلسطينية الرامية إلى خلق أمة حيّة، على عكس الوضع القائم اليوم - مجموعة من الحمائل الموزعة في مناطق مختلفة ولا ولاء لديها إلا للحمولة ذاتها، بشكل أساس. وعلى سبيل المثال: انتقل بعض السكان من منطقة شمال «السامرة»، من قرى مثل أم دار، زبدة وغيرهما، إلى بلدة يعبد، بينما تزوج أشخاص من قرية طورا من عائلات من قلقيلية، فيما انتقل سكان من منطقة وسط «السامرة» إلى قرية أم ريحان الصغيرة، وهكذا دواليك.

وأشار الكاتب إلى أنه يبدو أن تصريح رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في مستوطنة إلكناه، بأن إسرائيل ستبسط سيادتها على المستوطنات اليهودية في «يهودا والسامرة» ترسم الخارطة المستقبلية في هذه المنطقة. فالفلسطينيون يستولون على المناطق المفتوحة في منطقة ج، والتي تركها الطرفان موضوعا للبحث والتفاوض المستقبليين، بينما تتراجع إسرائيل تدريجياً إلى (داخل) «حدود المستوطنة».

وتساءل الكاتب: هل يسعى نتنياهو إلى البناء في داخل حدود «المنطقة الزرقاء» في المستوطنات القائمة فقط، أم ينوي ضم المناطق المفتوحة المحيطة بالمستوطنات وخلق كتل أوسع، أشبه بحزمة مستوطنات موسعة؟ وهل سيتم بناء مستوطنات جديدة في الحيز المفتوح في داخل حزمة المستوطنات هذه؟ وهل سيتم تنفيذ الخرائط الهيكلية لمناطق ج وإقامة مناطق صناعية جديدة فيها لصالح المستوطنات اليهودية والبلدات العربية فيها؟ وهل ستتم إقامة مدن وبلدات إسرائيلية جديدة تربط ما بين المستوطنات المتناثرة في المنطقة، في إطار خطة «صفقة القرن» التي يطرحها الرئيس دونالد ترامب؟

وقال الكاتب: يقوم الفلسطينيون، من جانبهم، بتوسع المساحات السكنية الفلسطينية في «يهودا والسامرة»، بصورة يومية، ويستولون على أية منطقة مفتوحة من الأرض بغية إحباط هذه الخطة. ويمكن العثور على نموذج بارز على هذا فيما يجري من نشاط في «جبل الهيكل» (الحرم القدسي الشريف) منذ العام ١٩٩٦. فالجهات العربية، على اختلافها، تقوم بالاستيلاء على أية منطقة خالية، تقيم عليها مراكز صلاة جديدة للمسلمين، إلى درجة أن «جبل الهيكل» بأكمله أصبح، في نظرها، «المسجد الأقصى». صحيح أن الأمر لا يعدو كونه حرباً نفسية ومعركة على الوعي، نظراً لأن الظروف المتاحة في نطاق منطقة المسجد غير متوفرة في معظم هذه المناطق، لكن إمكانية التقسيم المستقبلي في «جبل الهيكل»، على غرار ما هو قائم في «مغارة المكفيلة» (الحرم الإبراهيمي الشريف) في الخليل، من شأنها زعزعة السيطرة الفعلية في الواقع. هذا هو الوضع الذي نشأ في غالبية مناطق «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) - هذه المناطق التي تشكل احتياطياً إسكانياً وأمنياً حيوياً للغاية.

وشدّد على أنه ينبغي على إسرائيل أن تبقي على سيطرتها على الجزء الأكبر من مناطق ج في الضفة الغربية في أي تسوية سياسية مستقبلية.

بيني بيغن: لن أصوّت لليكود!

في ضوء ما يجري في الأيام الأخيرة، وخاصة أمام نهج رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في داخل حزب الليكود وفي إدارة شؤون مؤسسة الحكم، أعلن الوزير السابق، من الليكود، بنيامين مناحيم بيغن، في مقابلة لإذاعة الجيش الإسرائيلي أمس الاثنين، أنه لن يصوت لحزب الليكود في الانتخابات القريبة.

وقال بيغن في المقابلة «في السنوات الأخيرة اعتقدت أحيانا أن قيادة الليكود تبذل جهودا كبيرة ليكون من الصعب عليّ دعم الليكود، ولكن ما قامت به في الأشهر الأخيرة يمنعني من التصويت لليكود في الانتخابات».

وأضاف بيغن «من المستحيل بالنسبة لي التصويت لصالح الليكود. لا يمكنك الاستمرار في التصرف على هذا النحو وتتوقع الجائزة كذلك. أعرف بعض الأشخاص الآخرين الذين يرون أن هذا السلوك يقوض فكرة تصويتهم لصالح الليكود. وهناك ثمن لمثل هذه الغطرسة».

وانتقد بيغن بشدة قانون وضع الكاميرات في صناديق الاقتراع، قائلا إن الليكود يخوض تجربة غير عادلة. و«الحكومة بقيادة الليكود قررت تشريع القانون على عجل، وعلى عكس رأي لجنة الانتخابات المركزية، ورأي المستشار القانوني للحكومة، والمستشار القانوني للكنيست، لذلك لا يوجد مفر من الاستنتاج بأن هذا تجاهل صارخ وصريح لقواعد الحكم الرشيد. هذا الموقف متعجرف وخطير على حد سواء. وأمام ناظرنا تصبح الغالبية منفلتة، وغالبا ما تكون هدّامة، وهذا أمر خطير».

وبنيامين بيغن هو نجل الزعيم التاريخي لحزب حيروت ومؤسس حزب الليكود، مناحيم بيغن، الذي تولى رئاسة الحكومة من العام ١٩٧٧ وحتى العام ١٩٨٣. ومعروف عن بنيامين بيغن أنه من أتباع الرعيل الأول المؤسس لحيروت والليكود، ويتمسك بمواقف يمينية متشددة، بضمنها سياسة «أرض إسرائيل الكاملة»، إلا أنه في ذات الوقت من مؤيدي منح الحقوق المدنية لـ«الأقليات»، حسب تعبيره هو وتياره، ولهذا حينما كان عضو كنيست، عدة مرات من العام ١٩٩٦ وحتى ٢٠١٩، عارض العديد من القوانين العنصرية، إما بالتصويت ضد أو الانسحاب من جلسة التصويت، ولكنه أيد الكثير من القوانين الأخرى.

ودخل بنيامين بيغن إلى الكنيست لأول مرّة في العام ١٩٩٦، وتولى منصبا وزاريا في حكومة نتنياهو الأولى، ولكنه استقال منها في نهاية ١٩٩٧، في أعقاب اتفاق الخليل. ثم شكّل حزبا وخاض من خلاله انتخابات ١٩٩٩، وحصل على ٤ مقاعد، وبعد ذلك غادر السياسة ليعود إليها ضمن قائمة الليكود في العام ٢٠٠٩. وجرى استبعاده من قائمة الليكود في انتخابات ٢٠١٣، وفي انتخابات ٢٠١٥، تم إدراجه في القائمة بتعيين مباشر من نتنياهو كرئيس للحزب. وخلال الدورة الـ ٢٠، وقف عدة مرات ضد موقف حزبه بشأن تشريعات عنصرية.

فصل الطلاب الأثيوبيين عن سائر الطلاب في إحدى روضات الأطفال الإسرائيلية!

أثارت روضة أطفال في كريات غات (جنوب إسرائيل) عاصفة من الانتقادات مع بداية العام الدراسي الجديد في إسرائيل بعد أن قامت بالفصل العنصري بين طلابها، وقامت بوضع الطلاب ذوي البشرة السوداء في غرفة ثانوية ذات مدخل منفصل.

وفي منشور على موقع فيسبوك انتشر بسرعة كتبت سيفي بيليلين، وهي من سكان المدينة، أنها جلبت ابنتها (٣ سنوات) لأول يوم لها في روضة الأطفال وصُدمت بعد أن تم توجيهها إلى صف ممتلئ حصرا بأطفال من أصول إثيوبية.

وكتب بيليلين: «لم أتمكن من النوم منذ ذلك اليوم بسبب الأفكار حول المكان الذي يتجه نحوه هذا الجيل»، ووصفت كيف أنه عند وصولها إلى روضة الأطفال قيل لها إن ابنتها غير موجودة على قائمة التسجيل، وتم توجيهها الى روضة أطفال ثانوية في المبنى كان الوصول إليها ممكنا عبر باب منفصل واحتوت بشكل حصري على أطفال إثيوبيين. وأضافت: «هؤلاء أطفال لم يرتكبوا ذنبا في حياتهم. ولكن بسبب لون بشرتهم لا يمكنهم الاختلاط مع أطفال آخرين». ومضت تقول: «تستحق ابنتي ما يستحقه أي شخص آخر»، وقالت إنها قامت بإخراج ابنتها من روضة الأطفال والتوجه إلى البلدية لتقديم شكوى.

ودانت عضو الكنيست من أصول أثيوبية بنينا تمانو- شاتا بشدة روضة الأطفال، وكتبت عبر فيسبوك أن الأطفال من أصول إثيوبية لا يختلفون عن أي طفل آخر في إسرائيل. وأشارت إلى أن وزارة التربية والتعليم أعلمتها بأنها تجري تحقيقا في الحادثة وتعمل على حل المشكلة على الفور.

وقالت البلدية في بيان صادر عنها إنه تم تسجيل الأطفال للحضانات بواسطة نظام محوسب قام بفرز الطلاب وفقا للمنطقة الجغرافية وطلبات أولياء الأمور لمدارس حكومية ودينية حكومية، ورفض المزاعم بأنه تم استخدام معايير أخرى.

وقالت وزارة التربية والتعليم في بيان إن عدم دمج طلاب اليهود الأثيوبيين مع عامة السكان يعد مثالا سيئا ويتعارض بالتأكيد مع قيم الوزارة.

وتأتي هذه الحادثة بعد أن شارك اليهود الأثيوبيون هذا الصيف في احتجاجات ضد عنف الشرطة في جميع أنحاء إسرائيل بعد أن أطلق شرطي خارج الخدمة النار على شاب أثيوبي في حيفا ما أدى إلى قتله.

وقال نشطاء يهود أثيوبيون إن الإصلاحات الحكومية التي تهدف الى التصدي للعنصرية وعنف الشرطة ضد الإسرائيليين من أصول إثيوبية لم تُنفذ على مدى ثلاث سنوات من وعود قُطعت في أعقاب احتجاجات مماثلة.

كلمة في البداية

تصعيد في الترويج لسياسة الضم...

بقلم: أنطوان شلحت

(*) أصبحنا على بُعد أسبوع واحد من الانتخابات الإسرائيلية العامة في جولتها الثانية للعام الحالي، وبغض النظر عن النتائج التي ستسفر عنها وتشكّل الأساس الحقيقي لتأليف الحكومة الجديدة، فإن أجندة المعركة الانتخابية التي جرت على أعتابها حملت في ثناياها وعلى نحو ملحوظ تصعيداً في السياسة التي تتطلع إلى ضمّ الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، بحيث أنه ليس من المبالغة توقع أن تكون مدرجة في جدول أعمال الفترة المقبلة.

وهذا ما تقصدنا التركيز عليه في العدد الحالي من «المشهد الإسرائيلي»، الأخير قبل الانتخابات، استمراراً لما سلطنا الضوء عليه بهذا الشأن في الأعداد السابقة أيضاً. وذلك بدءاً من تصريحات رئيسة قائمة تحالف «يامينا» التي أشارت فيها إلى أن اليمين الإسرائيلي لديه فرصة كبيرة لضم مناطق ج في الضفة الغربية خلال فترة وجود الرئيس الأميركي دونالد ترامب في سدة الحكم (اقرأ عنها في مكان آخر في هذه الصفحة) ومروراً بنتائج آخر استطلاع لـ«مؤشر الصوت الإسرائيلي»، الذي أظهر أن نحو نصف الجمهور اليهودي في إسرائيل يؤيد ضم مناطق ج في الضفة الغربية ووضعها تحت السيادة الإسرائيلية، بجعلها جزءاً رسمياً من حدود دولة إسرائيل! (طالع ص ٣). وليس انتهاء برأي أحد أساتذة العلوم السياسية في جامعة بار إيلان والباحث في «مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية» المعبّر عن مقاربة اليمين الإسرائيلي، والذي يقول فيه إنه ينبغي على إسرائيل أن تبقي على سيطرتها على الجزء الأكبر من مناطق ج في أي تسوية سياسية مستقبلية (اقرأ عنه في مكان آخر من هذه الصفحة).

وبالعودة إلى استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لا بد من لفت النظر إلى أن الجمهور اليهودي المؤيد لضم مناطق ج يتوزع على النحو التالي: ٦٣٪ منهم من المصوتين لأحزاب اليمين الإسرائيلي، ٣٤٪ من المصوتين لأحزاب «الوسط» و١٢٪ من المصوتين لأحزاب «اليسار»!

وبناء على ذلك يمكن الاستنتاج بأن هذا الموقف عابر لـ«المعسكرات» الإسرائيلية.

ولئن كنا في العدد السابق أفردنا ملفاً خاصاً للإضاءة على مواقف تحالف «أزرق أبيض» السياسية، نظراً لكونه القوة التي تطرح نفسها كبديل لحكم اليمين وبنيامين نتنياهو، وأظهرنا اقتراب هذه المواقف من مقاربات اليمين فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية والتسوية السياسية، ففي هذا العدد تناولنا المواقف السياسية لتحالف «المعسكر الديمقراطي» بين حزبي ميرتس والحزب الجديد «إسرائيل ديمقراطية» الذي أسسه الرئيس السابق للحكومة الإسرائيلية إيهود باراك (طالع ص ٥).

ويتعيّن أن نشير إلى أنه بالرغم من أن حزب «إسرائيل ديمقراطية» هو واحد فقط من مركّبات ثلاثة تشكل، معاً، تحالف «المعسكر الديمقراطي» سوية مع حزب ميرتس و«الحركة الخضراء» برئاسة عضو الكنيست ستاف شافير التي انشقت عن حزب العمل، فإن باراك يتولى، في إطار الحملة الانتخابية لهذا التحالف الثلاثي، المسؤولية المباشرة عن «الملف السياسي»، بينما يهتم رئيس ميرتس الجديد، نيتسان هوروفيتس، بملف «الدين والدولة» أساساً، فيما تتولى شافير المسؤولية عن «ملف المناخ والبيئة». وبناء على هذا، أصبح باراك، عملياً، بمثابة «الواجهة السياسية لحزب ميرتس»! حتى أنه لم يجد غضاضة أو حرجاً في القول، في لقاء معه ضمن «مؤتمر المؤثّرين» (يوم ٥ أيلول الحالي)، إن «المعسكر الديمقراطي يقف إلى يمين حزب العمل»! مما أربك أوساطاً واسعة جداً من قيادات حزب ميرتس نشطائه ومصوتيه، والتي تموضع هذا الحزب إلى يسار حزب العمل على الدوام وتعتبره «اليسار الحقيقي في إسرائيل».

ويشكل ما طرحه باراك من برنامج في «الموضوع السياسي - الأمني» دليلاً آخر على تبنّي خطاب اليمين في الساحة السياسية الإسرائيلية. فهو يقول إن على إسرائيل أن تسعى لانفصال عن الفلسطينيين وتشجيع «تسوية إقليمية شاملة» (مع الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، ومصر، والأردن، والفلسطينيين، برعاية أميركية وربما دولية). وفي إطار التسوية الإقليمية الشاملة سيجري درس القضية الفلسطينية بكل أبعادها، من خلال مفاوضات مع السلطة الفلسطينية. وهدف المفاوضات سيكون حل الدولتين. وإذا ما تبيّن أنه من الصعب التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، تواصل إسرائيل السيطرة الأمنية على كل الأرض، لكنها تعمل بدعم سياسي أميركي لوضع حدود بينها وبين الفلسطينيين تضمن مصالحها الوطنية من خلال المحافظة على خيار الانفصال إلى دولتين. والحدود التي ستضعها إسرائيل ستدافع عن مصالحها الأمنية وتحافظ على أغلبية يهودية صلبة لأجيال عديدة. وستشمل هذه الحدود كتل المستوطنات غوش عتسيون، معاليه أدوميم، غفعات زئيف، وغوش أريئيل- كدوميم، وطبعاً الأحياء (المستوطنات) اليهودية في القدس الشرقية، والمستوطنات المحاذية للخط الأخضر ومواقع استراتيجية خاصة. وداخل هذه الحدود سيكون هناك نحو ٨٣ بالمئة من المستوطنين الذي يعيشون وراء الخط الأخضر. وتحتفظ إسرائيل بـ«المسؤولية الأمنية الشاملة» في كل المناطق حتى نهر الأردن، طوال الوقت المطلوب. وتضم إسرائيل بدعم أميركي، كتل المستوطنات والمناطق داخل الحدود التي تضعها. وفي الوقت ذاته تعلن رسمياً أن ليس لديها مطالب إقليمية في المناطق الواقعة وراء خط الحدود، وأن الأراضي في هذه المناطق ستسمح، عندما يحين الوقت، بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، لكن منزوعة السلاح، إلى جانب إسرائيل. والتفصيلات ستحدد في المفاوضات إذا بدأت وعندما تبدأ. وتواصل إسرائيل الدفاع عن مواطنيها (مستوطنيها) في كل مكان، لكنها تسن «قانون استيعاب، إخلاء، وتعويض- طوعي»، يضمن مستقبل المستوطنين الذي يختارون إخلاء المنطقة الواقعة ما وراء الحدود، والانتقال إلى كتل المستوطنات أو إلى إسرائيل نفسها.

لا حاجة لتعقيب مفصّل على كل بند من هذه البنود، ربما باستثناء الإشارة إلى نقطتين مركزيتين:

الأولى، أن باراك يتبنى مقاربة نتنياهو بشأن التسوية الإقليمية الشاملة كطريق لتسوية المسألة الفلسطينية وليس العكس، كما أنه يتبنى جوهر مقاربته الأمنية؛

الثانية، أن رئيس الحكومة السابق يشدّد على وجوب عدم الانسحاب إلى خطوط ١٩٦٧ ويتبنى مقاربة الضم.

ولعلّ الخلاصة المطلوبة هي أنه لا توجد معارضة حقيقية لحكم الليكود واليمين في إسرائيل، وأساساً في المجال السياسي.

المشهد الاسرائيلي

نسبة التصويت ونشاط يوم الانتخابات يؤديان دورا في حسم نتيجة الانتخابات الإسرائيلية!

استطلاعات الرأي لا تمنح حتى الآن أغلبية لليكود وشركائه من دون ليبرمان *الاستطلاعات فشلت على مدى السنوات الأخيرة في رسم صورة أقرب للنتائج النهائية *القوة الزائدة الممنوحة لليبرمان وحزبه قد تتراجع *في انتخابات نيسان الماضي تم «حرق» ٨ر٥٪ من الأصوات غالبيتها الساحقة جدا من اليمين الاستيطاني وهذا انعكس في التركيبة والمتوقع حاليا هبوط «احتراق» الأصوات إلى ٢ر٥٪ *بحث: التطرف السياسي والديني يتزايد بين الشبان اليهود

كتب برهوم جرايسي:

تواصل استطلاعات الرأي نشر نتائج متقاربة للانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، التي ستجري يوم ١٧ أيلول الجاري. وكلها تُظهر أن بنيامين نتنياهو لن يحصل على الأغلبية المطلقة مع شركائه الفوريين، من دون كتلة «يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)» بزعامة أفيغدور ليبرمان، الذي كان موقفه سببا في عدم تشكيل الحكومة، والتوجه لانتخابات برلمانية، بعد ٥٠ يوما من انتخابات نيسان. إلا أن استطلاعات الرأي فشلت على مدى السنوات الأخيرة في عرض صورة أقرب للنتيجة النهائية، ولذا فإن كل الاحتمالات ما تزال واردة.

وحسب ما تنشره استطلاعات الرأي، فإن حزب الليكود سيحصل على ما بين ٣٠ إلى ٣٢ مقعدا، ومع شركائه الفوريين، بمعنى كتلتي الحريديم شاس ويهدوت هتوراة، والقائمة التحالفية الاستيطانية «يامينا» برئاسة أييلت شاكيد، سيحصلون سوية على ما بين ٥٤ إلى ٥٥ مقعدا.

وهذه الحصيلة متوقعة أيضا لباقي أحزاب المعارضة، بمعنى تحالف «أزرق أبيض» الذي سيحصل على نتيجة قريبة من الليكود، بينما سيحصل تحالف «المعسكر الديمقراطي» الذي في صلبه حزب ميرتس وحزب إيهود باراك، على ٧- ٨ مقاعد، وأقل من هذا لتحالف حزبي العمل و«غيشر». بينما «القائمة المشتركة» التي تمثل الأحزاب الناشطة بين فلسطينيي الداخل، تتوقع لها استطلاعات الرأي ما بين ١٠ إلى ١١ مقعدا.

في المقابل، فإن استطلاعات الرأي تُجمع تقريبا على منح حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيغدور ليبرمان ١٠ مقاعد، ليقرر شكل الحكومة المقبلة.

انتخابات نيسان

ولكن قبل الدخول في سيناريوهات الحكومة المقبلة، ومدى ثبات ليبرمان، صاحب القرار الوحيد في حزبه، في اليوم التالي للانتخابات، نذكر أنه في انتخابات نيسان منحت استطلاعات الرأي تقريبا كلها ما بين ٥ إلى ٦ مقاعد لقائمة «زهوت» برئاسة المتطرف موشيه فيغلين، الذي حصل على نصف هذه النتيجة، ولم يعبر نسبة الحسم. كما منحت الاستطلاعات ما بين ٤ إلى ٦ مقاعد لحزب «اليمين الجديد»، وهو أيضا لم يعبر نسبة الحسم. في حين لم تتوقع أي من استطلاعات الرأي أن يصل كل من الليكود وتحالف «أزرق أبيض» إلى ٣٥ مقعدا لكل منهما.

وهذه النتائج التي كانت في نيسان، أدت إلى «حرق» ٨ر٥٪ من الأصوات الصحيحة، وهذا يعادل ١٠ مقاعد برلمانية. ٩٣٪ من هذه الأصوات «المحروقة» كانت في ثلاث قوائم، غالبية أصواتها الساحقة جدا هي من اليمين الاستيطاني. وهذه النتيجة ساهمت في إعادة توزيع المقاعد، لتستفيد غالبية الكتل الفائزة من مقاعد إضافية، وبالإمكان القول إن كلا من الليكود و«أزرق أبيض» حصل على قرابة ٣ مقاعد نتيجة هذا المشهد.

ولكن في انتخابات أيلول من المتوقع ألا نرى «حرق» أصوات بهذه النسبة الهائلة وغير العادية، بسبب التحالفات التي تشكلت من جديد، أو إقامة تحالفات جديدة لمنع حرق الأصوات، مثل تحالف أحزاب المستوطنين «ياميا» الذي يضم حزب «اليمين الجديد»، وتحالف حزب العمل مع حزب «غيشر»، برئاسة أورلي ليفي، الذي حصل على قرابة مقعدين ولم يعبر نسبة الحسم. في حين أن تحالف «القائمة المشتركة»، الذي يضم كتلتين قائمتين في الكنيست الحالي، قد يضيف له مقعدا أو اثنين.

ورأينا في الأيام الأخيرة أن حزب «زهوت» برئاسة فيغلين، الذي حصل على ٧ر٢٪ من الأصوات في انتخابات نيسان الماضي وقرابة ٣ مقاعد ولم يعبر نسبة الحسم، قد قبِل بعرض الليكود للانسحاب من المنافسة الحالية، مقابل حصول فيغلين على منصب وزير في حكومة نتنياهو المقبلة، على حساب وزراء الليكود.

ومن أصل ٣١ قائمة متبقية ستخوض الانتخابات يوم الثلاثاء المقبل، هناك قائمة واحدة مرشحة للحصول على عشرات آلاف الأصوات، أو ما يقارب ٢٪، وهي حركة «عوتسما يهوديت» المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية، إذ أن هذه القائمة لم تستجب، حتى الآن، لتوجهات الليكود للانسحاب من الانتخابات، ولذا إذا استمرت في المنافسة فإن نسبة الأصوات المحروقة قد تكون في حدود ٢ر٥٪، وهي نسبة شبه عادية في الانتخابات الإسرائيلية.

انتخابات أيلول

ما يراد قوله من هذه الاحصائيات الدقيقة أولا أنها لعبت دورا جديا في النتائج النهائية في انتخابات نيسان. أما في انتخابات أيلول، فإنه من شبه المؤكد أن عدم احتراق نسبة أصوات عالية سينعكس فورا على مقياس المقعد الواحد، ولذا فإن القائمتين الأكبرين، الليكود و«أزرق أبيض»، ستدفعان الثمن الأكبر، على الرغم من أن الليكود ضم إليه حزب «كلنا» برئاسة موشيه كحلون، الذي حصل في انتخابات نيسان على ٤ مقاعد، وكاد يصارع نسبة الحسم.

والعامل الآخر الذي سيلعب دورا في الانتخابات القريبة هو نسبة التصويت. ففي انتخابات نيسان أجمعت كل استطلاعات الرأي التجارية في وسائل الإعلام، وتلك الخاصة بمعاهد الأبحاث، على أن نسبة التصويت سترتفع، مقارنة بانتخابات ٢٠١٥، التي بلغت فيها نسبة التصويت ٣٤ر٧٢٪. إلا أن نسبة التصويت فاجأت الجميع بهبوطها بـ٤٪ تقريبا، إلى ٤٦ر٦٨٪. والتراجع الأكبر كان بين العرب، الذين هبطت نسبة التصويت بينهم من ٦٣٪ في العام ٢٠١٥، إلى أكثر من ٥٢٪ في انتخابات نيسان. ولكن لهذا التراجع كان تأثير بنسبة ١ر٥٪ من التراجع العام، إذ تبين أن تراجع التصويت كان أيضا في الشارع اليهودي، ولكن كما هو متوقع فإن التراجع في معاقل ما يسمى «وسط يسار»، أعلى بكثير من التراجع في أوساط المتدينين واليمين الاستيطاني.

أما الآن، فإن استطلاعات الرأي تتوقع تراجع نسبة التصويت إلى نحو ٦٥٪، ولا يمكن الاعتماد على هذه النتيجة، فقد تكون محاولة من معاهد الاستطلاعات لتجاوز ما حصل في نيسان الماضي. ولكن إذا حقا تراجعت نسبة التصويت، فإن التراجع سيكون بالذات في معاقل «وسط يسار»، في حين تشير استطلاعات الرأي إلى ارتفاع محدود، حتى الآن، في نسبة تصويت العرب.

سيناريوهات محتملة

السيناريو الأول الأقرب للواقع أن نسبة التصويت قد تشهد تغيرا طفيفا في كلا الاتجاهين، آخذين بعين الاعتبار حملات مكثفة لرفع نسبة التصويت، لدى كافة المعسكرات؛ وبين العرب نشهد حملة أقوى من ذي قبل، ولكن ليس واضحا مدى تأثير هذه الحملات في يوم الانتخابات، بما فيها بين العرب.

دعاية انتخابية لليمين الاحتلالي في الخليل. (أ.ف.ب)

وثانيا، يمكن الافتراض أن استطلاعات الرأي قد تكون تمنح أفيغدور ليبرمان قوة زائدة، كما جرى في حالة قائمة «زهوت» في انتخابات نيسان. فالقوة الزائدة التي يحصل عليها ليبرمان، من ٥ مقاعد حاليا، إلى ١٠ مقاعد في الاستطلاعات، تأتي بالتأكيد من معاقل اليمين المتشدد، واليمين الاستيطاني، بسبب موقفه من المتدينين المتزمتين، الحريديم، ومطالبته بفرض قانون الخدمة الإلزامية على شبانهم.

ولكن كما ذكرنا في تقارير سابقة، فإن ليبرمان يجاهر أنه ليس في جيب نتنياهو، وأنه سيفرض على الليكود وتحالف «أزرق أبيض» حكومة وحدة واسعة علمانية، من دون الحريديم، وهذا ما يجاهر نتنياهو برفضه. وفي يوم الانتخابات، فإن هوية رئيس الحكومة المقبلة ستكون مسألة حاسمة لدى الغالبية الساحقة من اليمين الاستيطاني واليمين المتشدد. وفي هذه الحالة، فإن غالبية أصوات اليمين المناهضة للحريديم قد تغير أولوياتها، بمعنى أن تضع على رأس أولوياتها هوية رئيس الحكومة، وهذا ما قد ينعكس سلبا على القوة التي سيحصل عليها ليبرمان. ولكن حسب التوجهات فإنه سيضيف لقوته قوة ما، ولكن أقل من الاستطلاعات، وسيبقى حسبما هو ظاهر بيضة القبان.

والافتراض الثالث، هو أن كمية الأصوات الضخمة لليمين الاستيطاني، في حدود ٣٠٠ ألف صوت، من إجمالي الأصوات المحترقة في انتخابات نيسان، ستدخل بغالبيتها الساحقة، هذه المرّة، في احتساب المقاعد، وهذه المعادلة وحدها من شأنها أن تقلب النتائج، وتجعل نتنياهو وحلفاءه أقرب إلى الأغلبية المطلقة، بمعنى ٦١ مقعدا، رغم صعوبة هذه النتيجة، بموجب ما تشير له استطلاعات الرأي.

واحتمالات تشكيلة الحكومة المقبلة واردة في كل الاتجاهات، ولكن كما يبدو فإن رئيسها سيكون بنيامين نتنياهو، الذي لن يسمح بفشل آخر في تشكيل الحكومة المقبلة. والاحتمال الأكبر، أن ينقلب ليبرمان على كل مواقفه، كما فعل هذا مرارا من قبل، وينضم لحكومة نتنياهو، بثمن مغر من حقائب دسمة.

أما في حزب الليكود، فإنهم لا يستبعدون خيارات أخرى، مثل حدوث انشقاق في تحالف «أزرق أبيض» الذي يضم ثلاثة أحزاب، أصغرها الحزب الذي يرأسه رئيس الأركان الأسبق موشيه يعلون «تلم»، وله ٤ مقاعد في الأماكن المضمونة، فهذه مقاعد جاءت من قلب اليمين الاستيطاني، إلا أنه بموجب أنظمة الكنيست، فإن الانشقاق في الكتلة البرلمانية له مواصفات، وأيضا جدول زمني من يوم الانتخابات. وفي ذات الوقت ليس من المستبعد أن يتجه نتنياهو لحزب العمل برئاسة عمير بيرتس، الذي يراوح في قاع استطلاعات الرأي، وقد يواجه نسبة الحسم، وقد ينضم لحكومته، وهذا أيضا احتمال وارد، إذ أن بيرتس معروف عنه تقلباته الحزبية المتسارعة في العقود الثلاثة الأخيرة.

التطرف السياسي والديني بين الشباب

على هامش الانتخابات الإسرائيلية صدرت في مطلع الأسبوع الجاري معطيات بحث جديد جرى في كلية تل أبيب الأكاديمية، حول توجهات الشباب اليهود الإسرائيليين في الشريحة العمرية ١٨ إلى ٢٩ عاما. وتبين من الاستطلاع أن ٥ر٦٤٪ من الشبان اليهود وصفوا أنفسهم بأنهم يمينيون، في حين اعتبر أكثر من ٥٤٪ أنفسهم أنهم متدينون.

وهذه النتائج تعكس ازدياد التطرف في الشارع الإسرائيلي، ولكن من أهم العوامل التي تساهم في هذا المشهد هو استمرار ارتفاع نسبة تكاثر المتدينين، إن كانوا من المتزمتين الحريديم بنسبة ٨ر٣٪، أو التيار الديني الصهيوني ٨ر٢٪، مقابل قرابة ١ر٤٪ بين العلمانيين اليهود و٦ر٢٪ بين العرب.

ويبين الاستطلاع أنه على الرغم من هذه التوجهات اليمينية، إلا أن الاقبال على صناديق الاقتراع بين الأجيال الشابة أقل منه بين المتقدمين في العمر. ففي انتخابات العام ٢٠١٥، حسب الاستطلاع، فإن ٦ر٩٢٪ من الذين أعمارهم ٥٦ عاما وما فوق مارسوا حقهم في الاقتراع. وتهبط النسبة إلى ٨٩٪ لدى من أعمارهم بين ٣٠ إلى ٥٥ عاما. أما الشبان من ١٨ إلى ٢٩ عاما، فإن نسبة التصويت بينهم لم تصل الى ٦٨٪.

ويمكن الافتراض أن نسبة التصويت بين الشبان المتدينين، والذين يعتبرون أنفسهم في اليمين السياسي، أعلى منها لدى الشبان الذين يصفون أنفسهم ما بين «يسار» الى «وسط». وهذا الافتراض يرتكز إلى نتائج التصويت في معاقل المعسكرات المختلفة.

نتنياهو يضطر إلى سحب مشروع قانون الكاميرات في صناديق الاقتراع!

نتنياهو فقد الأغلبية في أعقاب معارضة مفاجئة لليبرمان لحسابات انتخابية *نتنياهو كان يصر على سن تعديل لقانون الانتخابات وإدخاله إلى حيز التنفيذ فورا يجيز تصوير مجريات عملية التصويت خلافا لموقف المستشارين القانونيين المعارض *مشروع القانون كان بحاجة لأغلبية ٦١ نائباً إلا أن معارضة ليبرمان وحزبه ونائب آخر منعت هذه الأغلبية

اضطر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أمس الاثنين، إلى سحب مشروع يرمي إلى تعديل قانون الانتخابات في مسار تشريع عاجل يخرق سلسلة من الأنظمة، بغرض السماح لممثلي الأحزاب بإدخال آلات تصوير وتسجيل لصناديق الاقتراع لتوثيق العملية الانتخابية. وذلك بعد أن فقد نتنياهو الأغلبية المطلوبة للقانون.

وقد بادر نتنياهو إلى مشروع القانون هذا وأصرّ عليه، وفرض أمرته على كل شركائه الفوريين في الحكومة، رغم معارضة المستشارين القانونيين للحكومة والكنيست ولجنة الانتخابات المركزية.

ويحتاج تعديل القانون إلى أغلبية عددية من ٦١ نائبا كحد أدنى كون قانون الانتخابات قانون أساس لا يمكن إقراره بالأغلبية العادية. وحتى صباح أمس، كانت الأغلبية متوفرة، بسبب دعم حزب أفيغدور ليبرمان «يسرائيل بيتينو» للقانون، إذ أنه من دون هذا الحزب ستكون لنتنياهو أغلبية ٦٠ نائبا. ورغم أن قسما من هؤلاء النواب أعربوا عن تحفظهم من القانون إلا أنهم أعلنوا انصياعهم لقرار الليكود والحكومة.

إلا أن ليبرمان فاجأ ظهر أمس بمعارضته للقانون، ولحزبه ٥ نواب، وكما يبدو لحسابات حزبية، على ضوء حالة الاعتراضات الواسعة للقانون حتى داخل معسكر اليمين. كما انضم للمعارضين، النائب روعي فولكمان من حزب «كولانو» المنحل، وهو ليس مرشحا للانتخابات المقبلة وبذلك لن يكون لنتنياهو سوى ٥٩ نائبا، ما اضطره للتراجع عن القانون.

وكانت حكومة نتنياهو الانتقالية قد صادقت يوم الأحد، على تعديل قانون الانتخابات، ليصبح مسموحا لكل شخص داخل الصندوق أن يصور مجريات عملية التصويت، في خطوة تستهدف الجماهير العربية، ومحاولة لترهيبها. بينما ظهرت معلومات تفيد بأنه من أصل ١٠٠ شكوى قدمها الليكود، تم العثور على تزوير في صندوقين، لصالح حزبي الليكود وشاس.

وظهرت المبادرة بعد أن أدخل ممثلو الليكود في انتخابات نيسان كاميرات سرية للصناديق في البلدات العربية، وتم كشفها وإحباطها، ولكن في ساعات بعد ظهر يوم الانتخابات، أظهر رئيس لجنة الانتخابات القاضي حنان ملتسر، قرارا متواطئا، يسمح بتصوير عملية الفرز. إلا أنه في بحث جرى قبل نحو شهر، اضطر ملتسر للتراجع عن قراره، وفي المقابل، أقر نشر ٣ آلاف مراقب ينتشرون على صناديق، خلال عملية الفرز، على أن يتم اختيار الصناديق عشوائيا، حسب ما قيل.

وأمام هذا الواقع، أصر نتنياهو على سن قانون في الأيام الأخيرة من الانتخابات، يجيز لعناصر حزبه تصوير مجريات عملية التصويت في صناديق الاقتراع، زاعما أن عمليات التزوير في نيسان غيّرت النتائج النهائية.

ويعارض المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، مشروع القانون وقد أوضح موقفه في جلسة الحكومة، وقال إن مشروع القانون يتعارض مع قانون أساس الانتخابات، بأن تكون سرية. كما أنه من غير الممكن تغيير القانون في الأيام الأخيرة قبل الانتخابات. في حين أعلن رئيس لجنة الانتخابات، القاضي ملتسر، أن قانونا كهذه سيشوش عملية التصويت، وعمل لجنة الانتخابات.

وقد أعرب الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين عن تأييده لتعديلات في القانون، بناء على ما يرى أنها تطورات جديدة، إلا أن هذا لا يمكن أن يكون قبل أيام قليلة من الانتخابات، حسب قوله. كما عارض القانون في مقابلة مع الإذاعة العامة وزير المالية موشيه كحلون، الذي بات مرشحا في قائمة الليكود، وقال إنه من غير الممكن سن قانون يعارضه المستشار القانوني للحكومة.

ويوم أمس أصدر المستشار القانوني للكنيست، إيلان يانون، رأيا قضائيا يعارض مشروع القانون وعملية تشريعه السريعة، وقال إنها عملية غير مسبوقة، من حيث أن القانون لا يحظى بأغلبية كبيرة، وسيدخل حيز التنفيذ في غضون ٥ أيام.

وشدد يانون في وجهة النظر القضائية، على أن القانون فيه تمييز لصالح الليكود، وقال «لا يوجد أي احتمال عملي بأن تكون القوائم الأخرى المتنافسة في الانتخابات قادرة في الأيام القليلة المتبقية حتى تاريخ الانتخابات على شراء الكاميرات، بمعدل يكفي لانتشارها في جميع أنحاء البلاد، وإن كان بكمية مماثلة لتلك الموجودة في الليكود». وحسب يانون فإن لجنة الانتخابات المركزية اتخذت تدابير عديدة لمنع التزوير، من بينها نشر ٣ آلاف مراقب، منهم محامون ومستشارو ضرائب، وعناصر شرطة سابقون، وسيكونون مزودين بأجهزة توثيق من كاميرات وغيرها، بحسب المواصفات الملائمة للشرطة.

وكان تقرير لصحيفة «هآرتس»، نشر في مطلع الأسبوع، قد بيّن أنه من أصل ١٠٠ شكوى قدمها الليكود تبين للشرطة أن هناك تزويراً في صندوقين، وكان التزوير لصالح حزبي الليكود وشاس.

وسائل الإعلام تعارض

نشرت في الأيام الأخيرة سلسلة من المقالات، من بينها مقالات أشخاص أو وسائل إعلام محسوبة على اليمين، تعارض قانون الكاميرات.

فقد قالت صحيفة «هآرتس» في مقال أسرة التحرير في عددها الصادر يوم الأحد ٨ أيلول الجاري، إن «الحديث يدور عن مرحلة جديدة في حرب السلطات التي يديرها نتنياهو في السنوات الأخيرة. فالحرب التي أدارها تركزت في جبهتين: السلطة القضائية، بما فيها «حماة الحمى»، والإعلام الحر. ويبدو الآن أنه فتحت جبهة أخرى ضد السلطة التشريعية أيضا. يتآمر نتنياهو على الشروط الواجبة في الانتخابات الديمقراطية: كونها عامة ومتساوية («العرب يتدفقون إلى الصناديق»)، كونها دورية (تبنى لنفسه كعرف تقديم موعد الانتخابات وحل الكنيست وفقا لاحتياجاته) والآن يهدد أيضا بالمس بسريتها وبحريتها».

وتابعت «يحرض نتنياهو ضد المواطنين العرب ويفتري عليهم علنا، ويعلن «سنواصل التشريع لنصب الكاميرات في صناديق الاقتراع، لن نسمح بسرقة الانتخابات». وهو يبث أنباء ملفقة، وكأنه إذا منعت عمليات التزوير في انتخابات نيسان، ما كان التجمع الديمقراطي ليجتاز نسبة الحسم وكتلة اليمين كانت ستنال ٦١ مقعدا. ولكن فحص ادعاء الليكود ورئيس الحكومة يبين أن هذه تخمينات ليست صادقة، إلا أن نتنياهو والائتلاف اليميني القومجي الذي يترأسه يشككان بشرعية التصويت العربي. فهم معنيون بتسليح مندوبيهم في الصناديق بالكاميرات كي يردعوا الناخبين العرب، وكي يقيموا عمليا هيئات إنفاذ حزبية. ليست لهم مصلحة في طهارة الانتخابات، بل فقط في طهارة قومية المقترعين. على المستشار القانوني للحكومة أن يوقف تشريع قانون الكاميرات ويجب تبني اقتراح ملتسر».

ويقول المحلل القانوني موشيه غورالي، في مقال له في صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية، في عددها الصادر أمس الاثنين، إن معارضة ملتسر ومندلبليت، وكذلك موقف الرئيس ريفلين، لا يستند على خرق دستوري، بل على الفوضى التي سيخلقها القانون في صناديق الاقتراع، ما سيؤثر على نزاهة الانتخابات. وعدا عما يقوله الكاتب، فإن المستشار القانوني للكنيست أكد أن عملية التشريع السريعة لقانون أساس ليست دستورية، وتتناقض مع أنظمة ونهج عمل الكنيست.

ويقول غورالي إن القانون الجديد من شأنه أن يؤدي إلى نشر ٥ إلى ٣٠ كاميرا في كل صندوق، وكل كاميرا ستركز على زاوية معينة دون سواها، ما يعني أن هذا التوثيق لن يكون كافيا لإثبات عمليات تزوير.

ثم يسأل غورالي في مقاله، «من الذي زيف حقا؟». ويقول إن نتنياهو يريد أن يبقي الكاميرات وخطاب التزييف على جدول الأعمال. فهو يريد تحفيز أنصاره للتوجه إلى صناديق الاقتراع، أمام العرب الذين لا يتدفقون فقط، ولكنهم مزيفون أيضاً بحسب نتنياهو.

ويشير غورالي إلى أن الشرطة عملت وقتا طويلا لفحص شكاوى التزوير، ولم تقدم كل بياناتها. وهذا يؤدي إلى تبادل الاتهامات، ولكن «على أي حال تم تسليم خمسة صناديق اقتراع للشرطة، كانت في المجتمع العربي. وحتى الآن تم اكتشاف صندوقين فيهما تزييف مريب، واحد لصالح الليكود وآخر لصالح شاس. صحيح أن العرب والحريديم هم المشتبه بهم المباشرون، لكن الحقيقة تشير الآن إلى تورط الليكود».

استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي»

قبل أسبوعين من موعد الانتخابات البرلمانية: نحو ٥٠٪ من الجمهور اليهودي يؤيدون ضم مناطق ج إلى إسرائيل!

في حال تنفيذ الضم: ٣٧٪ من اليهود يؤيدون إقامة دولة فلسطينية «في ما يتبقى من مناطق في الضفة الغربية»، مقابل ٥ر٤٠٪ يعارضون

على عتبة الانتخابات البرلمانية العامة، للكنيست الـ ٢٢، في إسرائيل، يُظهر استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» أن نحو نصف الجمهور اليهودي في إسرائيل (٥ر٤٨٪) يؤيد ضم مناطق ج (في الضفة الغربية الفلسطينية) ووضعها تحت السيادة الإسرائيلية، بجعلها جزءاً رسمياً من حدود دولة إسرائيل! ويتوزع هؤلاء على النحو التالي: ٦٣٪ منهم من المصوتين لأحزاب اليمين الإسرائيلي، ٣٤٪ من المصوتين لأحزاب «الوسط» و١٢٪ من المصوتين لأحزاب «اليسار»! وإضافة إليهم جميعاً، أعرب ١١٪ من العرب (الفلسطينيين) مواطني إسرائيل عن تأييدهم ضم الضفة الغربية الفلسطينية إلى إسرائيل!

هذا ما أظهرته نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» الذي أجري في أواخر شهر آب الأخير، قبل نحو أسبوعين من موعد المقرر لإجراء الانتخابات البرلمانية في إسرائيل (في ١٧ أيلول الجاري). وقد شمل الاستطلاع، الذي أجري بين ٢٥ و٢٩ آب الأخير، عينة تشكلت من ٦٠٨ مواطنين يهود و١٦١ مواطنا عربيا، من الرجال والنساء فوق سن ١٨ عاما.

و«مؤشر الصوت الإسرائيلي» هذا هو استطلاع للرأي العام الإسرائيلي بدأ «مركز غوطمان» التابع لـ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» بإجرائه قبل بضعة أشهر، بوتيرة مرة واحدة كل شهر، وهو يستبدل «مؤشر السلام» الذي درج «المعهد» على إجرائه خلال السنوات الأخيرة.

وتبين من نتائج هذا الاستطلاع، أيضاً، هبوط في مستوى تفاؤل الجمهور، مقارنة بما حملته نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» السابق، سواء فيما يتعلق بمصير النظام الديمقراطي الإسرائيلي أو بمستقبل الأمن في إسرائيل، إذ هبطت النسبة في كلا هذين المجالين إلى أقل من نصف الجمهور عامة.

وبالنسبة لتشكيلة الحكومة المرغوب في تشكيلها بعد الانتخابات الوشيكة، قال ٣٩٪ من اليهود إنهم يريدون حكومة «وحدة قومية» برئاسة بنيامين نتنياهو (الليكود) أو بيني غانتس (أزرق أبيض)، فيما قال ٣٨٪ من العرب إنهم يريدون حكومة «وسط ـ يسار» برئاسة بيني غانتس.

ويستدل من نتائج الاستطلاع أن نسبة المتابعين لانتخابات أيلول القريبة هي أقل من نسبة متابعي انتخابات نيسان الماضية، عموماً، لكن نسبة هؤلاء بين مصوتي اليمين تبقى أعلى من نسبتهم بين مصوتي «الوسط» و«اليسار».

أما فيما يتعلق بطهارة الانتخابات في إسرائيل، فقد بينت نتائج الاستطلاع الجديد هبوطاً حاداً في نسبة المؤمنين بطهارة الانتخابات القريبة للكنيست الـ ٢٢ (٦٦٪) عما كانت عليه نسبتهم في انتخابات الكنيست الـ ٢١، التي جرت في نيسان الماضي (٤٨٪). وتعزو أغلبية المستطلعة آراؤهم «الفارق الكبير» بين «التصويت الحقيقي» وبين «النتائج الرسمية المعلنة» إلى «عمليات الاقتراع المزدوج والألاعيب التي تمارسها لجان الانتخابات المحلية».

نقدم فيما يلي عرضاً موسعاً للعناوين والأبواب التي شملها استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» الجديد وأبرز ما تضمنته نتائجه:

«المزاج القومي»

للشهر الخامس على التوالي، يستمر الهبوط المتواصل في مستوى التفاؤل الذي يبديه الجمهور الإسرائيلي حيال مستقبل النظام الديمقراطي في إسرائيل. ٤٣٪ فقط من مجمل المشاركين في استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر أيلول الجاري (هم: ٤٥٪ من اليهود و٣١٪ من العرب) ينظرون إلى المستقبل بتفاؤل في هذا الشأن. وتبين توزيعة اليهود أعضاء العيّنة حسب المعسكر السياسي أن أغلبية غير كبيرة من مصوتي اليمين (٥٨٪) تبدي تفاؤلاً، مقابل أقلية بين مصوتي «الوسط» (٣١٪) و«اليسار» (١٧٪).

عند الحديث عن مستقبل الأمن القومي في إسرائيل، تسجل نسبة المتفائلين المشاركين في استطلاع هذا الشهر هبوطاً إلى ما دون النصف (٤٨٪)، وذلك للمرة الأولى منذ البدء بإعداد «مؤشر الصوت الإسرائيلي» قبل بضعة أشهر. ويقول معدو الاستطلاع، في تحليلهم هذه النتيجة، إنها متأثرة أيضاً بحالة التوتر الأمني التي استجدت على الحدود الشمالية لإسرائيل والمستمرة منذ وقت طويل في الجنوب، عند الحدود مع قطاع غزة.

يتوزع المتفائلون على النحو التالي: ٥٠٪ بين اليهود ونحو ٣٣٪ بين العرب. أما في توزيعة المتفائلين اليهود حسب المعسكر السياسي، فيظهر أن أغلبية المتفائلين هي بين مصوتي اليمين (٥٩٪) وأقليتهم بين مصوتي «الوسط» (٣٧٪) و«اليسار» (٣٩٪).

وفي المعسكرات الثلاثة جميعها، نسبة المتفائلين حيال الوضع الأمني أعلى من نسبة المتفائلين حيال مستقبل الديمقراطية في إسرائيل.

على عتبة انتخابات أيلول

الاهتمام بالانتخابات ـ قال ٣٩٪ من المشاركين في استطلاع الرأي الجديد إنهم مهتمون ويتابعون أخبار ومجريات انتخابات أيلول الوشيكة بدرجة أقل بكثير من اهتمامهم بمجريات وأخبار انتخابات نيسان الأخير، بينما قال ٣٦٪ إنهم يتابعون هذه الانتخابات بالدرجة نفسها التي تابعوا بها الانتخابات الماضية، وقال ١٧٪ فقط إنهم يتابعون الانتخابات الوشيكة ومهتمون بها أكثر مما تابعوا الانتخابات السابقة.

يقول معدو الاستطلاع إنه ربما تكون عودة «القائمة المشتركة» إلى المسرح السياسي ـ الحزبي ـ الانتخابي هي السبب في أن نسبة العرب الذين قالوا في الاستطلاع إنهم مهتمون بالانتخابات الوشيكة (٢٣٪) هي أعلى من نسبة هؤلاء بين اليهود (١٦٪)، غير أن النسبة الأعلى بين الجمهورين كليهما قالت إن اهتمامها بالانتخابات الوشيكة أقل مما كان عليه في الانتخابات السابقة.

وفي التوزيعة حسب المعسكرات السياسية، يظهر ـ مرة أخرى ـ أن مصوتي اليمين يبدون اهتماماً بالانتخابات القريبة أكثر مما يبديه مصوتو «الوسط» و«اليسار» الذين «تتملكهم اللامبالاة (أو اليأس، ربما؟) حيال ما سيحدث»!

طهارة الانتخابات – تبين نتائج استطلاع الرأي الحالي أن هبوطاً حاداً قد حصل في نسبة المؤمنين بطهارة الانتخابات في إسرائيل، من ٦٠٪ عشية انتخابات نيسان الماضي وبعدها على الفور إلى ٤٨٪ في هذه الانتخابات. وبينت النتائج أيضاً أن الفجوة بين اليهود والعرب في هذا الموضوع كبيرة جداً: ٥١٪ من اليهود يؤمنون بطهارة الانتخابات، مقابل ٣٠٪ فقط من العرب! وفي توزيعة «المؤمنين» اليهود بطهارة الانتخابات حسب المعسكرات السياسية، يتضح أن النسب متقاربة جداً ـ ٤٩٪ من مصوتي «اليسار»، ٥٠٪ من مصوتي «الوسط» و٥٥٪ من مصوتي اليمين.

في الرد على السؤال عن مكمن الخلل الذي يخلق الفجوة ما بين أنماط الاقتراع الحقيقية وبين النتائج الرسمية المعلنة، أعربت النسبة الأعلى (٣١٪) عن اعتقادها بأن مكمن الخلل هو عمليات الاقتراع المزدوج أو عمليات التزوير؛ ثم عمليات فرز وعدّ الأصوات لدى اللجان المحلية في صناديق الاقتراع (٢٧٪)؛ ثم التهديدات التي يتعرض لها الناخبون (١٤٪)؛ ثم أخطاء فرز الأصوات وعدّها لدى لجنة الانتخابات المركزية (١٢٪)؛ ثم ـ في المركز الخامس والأخير ـ «عوامل وجهات من خارج إسرائيل» (٥ر١١٪).

قضايا فساد نتنياهو: اليمين يعتمد نظرية المؤامرة. (أ.ف.ب)

هذا التدريج لأسباب المس بطهارة الانتخابات، كما ظهر في الاستطلاع الجديد، مشابه تماماً للتدريج الذي أظهرته نتائج الاستطلاعين اللذين أجريا في شهري آذار ونيسان الماضيين، مع ارتفاع طفيف في نسبة الذي يشيرون إلى إشكاليات أساسية وذات أثر في اللجان المحلية على صناديق الاقتراع.

الحكومة المفضَّلة بعد الانتخابات ـ تبين نتائج استطلاع الرأي الحالي أن ثمة بين اليهود أغلبية تفضل قيام «حكومة وحدة قومية»، كخيار أول بعد الانتخابات القريبة، سواء برئاسة بيني غانتس (٢٢٪) أو برئاسة بنيامين نتنياهو (١٧٪). وكخيار ثان، تفضل أغلبية اليهود قيام حكومة يمينية برئاسة بنيامين نتنياهو. أما بين العرب، فالأغلبية تفضل قيام حكومة «وسط ـ يسار» برئاسة بيني غانتس.

ويلفت معدو الاستطلاع إلى أن هذه النتائج مماثلة لتلك التي ظهرت في استطلاعات «مؤشر الصوت الإسرائيلي» عشية انتخابات نيسان الماضي أيضاً. كما لفت هؤلاء الانتباه إلى حقيقة أن نسبة مرتفعة من العرب المشاركين في استطلاع الرأي الحالي (حوالي الربع من بينهم) اختاروا جواب «لا أعرف»، رداً على سؤال حول الحكومة التي يفضل قيامها في أعقاب الانتخابات القادمة.

وإذا ما أضيفت هذه النسبة إلى نسبة الذين اختاروا الإجابة بـ «ولا واحدة من هذه» (٥ر٤١٪)، فسيكون الاستنتاج الأبرز أن ثمة «حالة من النفور الشديد لدى الجمهور العربي من الانتخابات الوشيكة».

لغز ليبرمان ـ أراد استطلاع الرأي الجديد تقصي مدى تبني الرأي العام الادعاء الذي صدر عن أوساط يمينية مختلفة بأن أفيغدور ليبرمان (رئيس حزب «إسرائيل بيتنا») قد «انتقل من صفوف اليمين إلى صفوف اليسار»! فتبين أن ١٩٪ من المستطلعة آراؤهم يعتبرونه اليوم «يساراً»، ومثلهم أيضاً يعتبرونه «وسطاً» بينما لا تزال الأغلبية تعتبره «يميناً». وفي توزيعة هذه الإجابات حسب المعسكر السياسي، يتضح أن ٨٣٪ من المعنيين بالتصويت لليبرمان وحزبه في الانتخابات القريبة يعتبرونه «يميناً»، بينما يعتبره ١٧٪ منهم «وسطاً»، فيما لا يعتبره أي منهم «يساراً»، هو ما يدل على أن محاولة حزب الليكود وزعيمه، نتنياهو، «وصم» ليبرمان بأنه «وسط ـ يسار» قد باءت بالفشل.

وأما فيما يتعلق بالتشكيلات الحكومية التي يحتمل انضمام ليبرمان وحزبه إليها، فقد بينت نتائج الاستطلاع أن الجمهور الواسع لا يثق بتعهد ليبرمان بعدم الانضمام إلى حكومة لا تكون «حكومة وحدة قومية»، بينما يثق نحو ٧٦٪ من مصوتي حزب «إسرائيل بيتنا» بأن هذا الحزب لن ينضم إلا إلى حكومة «وحدة قومية»، فيما يرى نحو ٢٧٪ من مصوتي الليكود و٥٨٪ من مصوتي «أزرق أبيض» بأن ليبرمان سينفذ تعهده في هذا الصدد.

هل تؤيد الضمّ؟

على خلفية الشائعات التي تقول إن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، سوف يقدم لرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، عشية انتخابات الكنيست الـ ٢٢ في أيلول الجاري، «هدية» عبارة عن «ضوء أخضر» لضم مناطق ج في الضفة الغربية إلى إسرائيل، سأل استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» المشاركين فيه: إذا ما أعلنت إدارة ترامب تأييدها ودعمها لتصريح نتنياهو بضرورة ضم مناطق ج إلى السيادة الإسرائيلية، فهل ستؤيد الضم أم ستعارضه؟

في الرد على هذا السؤال، قال ٤٨٪ من المشاركين اليهود إنهم سيؤيدون الضم، مقابل ٢٨٪ قالوا إنهم سيعارضونه، فيما قال ٢٤٪ منهم إنهم «لا يعرفون» ماذا سيكون موقفهم في مثل هذه الحالة. أما بين المشاركين العرب، فقد أعلن ١١٪ منهم أنهم سيؤيدون الضم، بينما قال ٣٢٪ منهم أنهم «لا يعرفون ماذا سيكون موقفهم».

ثم سأل معدو الاستطلاع المشاركين فيه: «بحسب التقديرات، يعيش في مناطق ج نحو ٢٠٠ ألف فلسطيني. إذا ما نفذت إسرائيل الضم، فماذا سيكون مصير هؤلاء الفلسطينيين برأيك؟»، فجاءت الإجابات على النحو التالي: ٣٦٪ من اليهود قالوا إنه يجب نقل الفلسطينيين من مناطق ج إلى المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، بينما قال ٤٦٪ من العرب إنهم يقترحون منح الفلسطينيين الذين يريدون البقاء في تلك المناطق حقوق المواطنة (الإسرائيلية) الكاملة.

ثم كان السؤال التالي: «إذا ما ضمت إسرائيل مناطق ج، فهل ستؤيد، أم ستعارض، إقامة دولة فلسطينية في بقية المناطق (التي لن يشملها الضم، من الضفة الغربية)؟»، وكانت الإجابات: ٣٧٪ من اليهود قالوا إنهم سيؤيدون، مقابل ٥ر٤٠٪ قالوا إنهم سيعارضون.

استطلاع رأي خاص لتقصّي مواقف المصوتين لأحزاب اليمين:

٦٧٪ من مصوّتي اليمين الإسرائيلي: سلطات تطبيق القانون تلاحق نتنياهو بدوافع سياسية وتسعى لإسقاطه!

*٥٣٪ يؤيدون استمرار نتنياهو في إشغال منصب رئيس الحكومة حتى لو تقرر تقديم لائحة اتهام جنائية ضده! *
* ٤٤٪ من مصوتي أحزاب اليمين يعارضون تشكيل حكومة «وحدة قومية» بعد الانتخابات الوشيكة مقابل ٤٢٪ يؤيدون*

يعتقد أكثر من الثلثين (٦٧٪) من اليهود الذين صوتوا في الانتخابات الإسرائيلية الماضية، في نيسان المنصرم، لأحزاب معسكر اليمين في إسرائيل بأن الأذرع السلطوية المكلفة بتطبيق القانون «تلاحق نتنياهو بدوافع سياسية ـ حزبية، بغية إسقاطه وإبعاده عن سدة الحكم» ويعبر أكثر من هؤلاء عن عدم الثقة بمؤسسات الدولة المختلفة! هذه من أبرز النتائج التي تمخض عنها استطلاع خاص للرأي العام أجراه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في نهاية شهر آب الأخير لتقصي وكشف «مواقف مصوتي اليمين في قضايا مختلفة».

أغلبية الثلثين الذين يؤمنون بأن أذرع السلطة المكلفة بتطبيق القانون تلاحق نتنياهو بدوافع سياسية ـ حزبية وتسعى إلى إبعاده عن سدة الحكم هي من بين مصوتي أحزاب الحريديم و«اتحاد أحزاب اليمين»، بينما ترفض ذلك الأغلبية بين مصوتي «إسرائيل بيتنا» (بزعامة أفيغدور ليبرمان) و«كولانو» (بزعامة موشيه كحلون، الذي عاد في الأثناء إلى حزبه الأم، الليكود) و«غيشر» (بزعامة أورلي ليفي- أبكسيس، التي تحالفت في الأثناء مع حزب العمل في قائمة انتخابية واحدة لخوض انتخابات الكنيست القريبة، في السابع عشر من أيلول الجاري).

ورأت أغلبية مصوتي الأحزاب اليمينية الإسرائيلية (٦٣٪) أنه حتى إذا ما تقرر تقديم لائحة اتهام ضد بنيامين نتنياهو، فسيكون قادراً على القيام بمهام منصبه رئيساً للحكومة كالمعتاد، في موازاة «المعركة القضائية» التي سيخوضها (أو: سيُرغَم على خوضها!) «من أجل إثبات براءته».

وهنا، أيضاً، شكل مصوتو أحزاب الحريديم الأغلبية من بين هؤلاء، بينما قالت أغلبية مصوتي «إسرائيل بيتنا» و«كولانو» و«غيشر» إن نتنياهو لن يكون قادرا على القيام بمهام منصبه بصورة لائقة في حال تقديم لائحة اتهام ضده واضطراره إلى صرف ساعات طويلة جدا وطاقات كبيرة جدا على هذا «الصراع القضائي».

بين الاستمرار والاستقالة أو الاعتزال المؤقت

سأل معدو الاستطلاع المشاركين فيه: إذا ما قرر المستشار القانوني للحكومة، في أعقاب جلسات الاستماع، تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، فأي الخيارات التالية تفضل؟ فأعرب أكثر من نصف مصوتي اليمين (٥٣٪) عن تأييدهم لاستمرار نتنياهو في إشغال منصب رئيس الحكومة، حتى لو تقرر تقديم لائحة اتهام جنائية ضده: قال ٣٠٪ من هؤلاء إن الخيار الأفضل، الأول، من وجهة نظرهم هو استمرار نتنياهو في مزاولة مهام منصبه الحالي طوال فترة المحاكمة، مهما طالت، فيما قال ٢٣٪ منهم إنهم يؤيدون منحه الحصانة التي تحول دون إمكانية تقديمه إلى المحاكمة. وعبر ٢١٪ آخرون عن رأيهم بأنه يجب اعتزال نتنياهو الحياة السياسية، ثم عودته إليها إن تمت تبرئة ساحته في المحكمة، بينما أيد ١٨٪ استقالة نتنياهو في حال تقديم لائحة اتهام بحقه، وأيد ٦٪ آخرون التوقيع على «صفقة ادعاء» يعتزل نتنياهو بموجبها الحياة السياسية نهائياً ومطلقاً مقابل التنازل عن تقديمه إلى محاكمة جنائية.

في التوزيعة الحزبية لهؤلاء، يتضح أن الإمكانية المفضلة لدى مصوتي الليكود، أحزاب الحريديم واتحاد أحزاب اليمين هي «استمرار نتنياهو في إشغال منصبه، خلال المحاكمة»، مقابل أغلبية في الأحزاب اليمينية الأخرى تفضل «الاستقالة، أو الاعتزال المؤقت».

من تحليل هذه المواقف في المسائل المختلفة التي تتعلق بوضعية رئيس الحكومة، نتنياهو، وبالجهاز القضائي والأذرع المكلفة بتطبيق القانون، يتضح أن ثمة بين مصوتي الأحزاب اليمينية في الانتخابات الأخيرة (نيسان الماضي) مجموعتين مختلفتين: المجموعة الأولى ـ تضم المصوتين لأحزاب الليكود، الحريديم واتحاد أحزاب اليمين، الذين ترى أغلبية ساحقة من بينهم أن أذرع تطبيق القانون في إسرائيل «تلاحق نتنياهو بدوافع سياسية ـ حزبية» وأنه حتى إذا ما قرر المستشار القانوني للحكومة تقديم لائحة اتهام جنائية ضد نتنياهو، فإن عليه الاستمرار في إشغال منصبه الحالي كالمعتاد. المجموعة الثانية ـ تشمل مصوتي «إسرائيل بيتنا» (أفيغدور ليبرمان)، «كولانو» (موشيه كحلون)، اليمين الجديد (نفتالي بينيت) و«غيشر» (أورلي ليفي- أبكسيس)، الذين ترى الأغلبية الساحقة من بينهم أنه «لا ملاحقة لنتنياهو» وأنه يتعين على نتنياهو اعتزال الحياة السياسية إذا ما تقرر تقديم لائحة اتهام جنائية بحقه (الاستقالة كخيار أول، يليه خيار الاعتزال لفترة مؤقتة).

الموازنة بين السلطات

حيال إمكانية توصل المستشار القانوني للحكومة إلى قرار يقضي بتقديم نتنياهو إلى محاكمة جنائية، طرح حزب الليكود وائتلافه اليميني اقتراحاً بتشريع ما اصطلح على تسميته «فقرة التغلب» التي تتيح للكنيست إعادة سن أي قانون، أو بند من قانون، تقرر المحكمة العليا شطبه وإلغاءه بدعوى عدم دستوريته، لتعارضه مع نصوص وأحكام أحد «قانونيّ الأساس» المركزيين في مجال حقوق الإنسان ـ «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته» و«قانون أساس: حرية العمل».

في الرد على سؤال «هل تؤيد سن فقرة التغلب؟»، قال ٥٢٪ من مصوتي أحزاب اليمين إنهم يؤيدون، بينما قال ٢١٪ آخرون منهم إنهم يؤيدون سن هذه «الفقرة» فقط كـ«جزء من رزمة تشريعية يكون هدفها فحص مجمل العلاقة بين السلطات المختلفة وطرح بديل مناسب لضمان التوازن المطلوب». وقال ١٤٪ من مصوتي اليمين إنهم يعارضون هذا التشريع، فيما قال ١٣٪ آخرون إنهم «لم يبلوروا موقفا بهذا الشأن»، أو «لا يعرفون ما هي فقرة التغلب، أصلا».

واستمراراً لهذا السؤال، سئل المشاركون في الاستطلاع عن مدى موافقتهم على تعزيز قوة السياسيين ومنحهم صلاحيات أخرى، على حساب الجهاز القضائي «القوي جدا، أكثر مما يجب»! وفي الرد على هذا السؤال، تبين أن المصوتين لأحزاب اليمين الإسرائيلي منقسمون على أنفسهم، بين مؤيد ومعارض، مع رجحان طفيف لمجموعة الموافقين: ٤٧٪ منهم يوافقون، مقابل ٤٣٪ لا يوافقون.

أما في التوزيعة بين الأحزاب، فيتضح أن ثمة فروقات كبيرة وبارزة بين (مصوتي) الأحزاب اليمينية المختلفة في مدى الموافقة: فبينما تؤيد أغلبية المصوتين لأحزاب الحريديم و«اتحاد أحزاب اليمين» منح السياسيين المزيد من القوة، يؤيد ذلك أقل من نصف المصوتين لأحزاب الليكود، اليمين الجديد و«زهوت»، بينما يعارضه معظم المصوتين لأحزاب «إسرائيل بيتنا»، «كولانو» و«غيشر».

وسئل المشاركون في الاستطلاع عن موقفهم بشأن مدى أهمية المحافظة على الرقابة القضائية على قرارات الكنيست والحكومة لمنع أصحاب المناصب الرسمية المختلفة من إساءة استغلال صلاحياتهم، فقالت أغلبية كبيرة من بين مصوتي الأحزاب اليمينية كلها (٦٧٪) إنها تؤيد الإبقاء على هذه الرقابة، بينما عارض ذلك ٢٤٪ منهم.

وردا على سؤال آخر، قال ٦٨٪ من مصوتي الأحزاب اليمينية إنهم يؤيدون إنشاء لجنة خبراء خاصة تناط بها مهمة وضع وتقديم توصيات بشأن السبل الأفضل للموازنة بين السلطات المختلفة (التشريعية، التنفيذية والقضائية)، بينما عارض ١٦٪ من مصوتي الأحزاب اليمينية إقامة مثل هذه اللجنة.

قانون الحصانة

قال أكثر من نصف المصوتين لأحزاب اليمين في إسرائيل (٥٥٪) إنهم يعارضون تشريع قانون الحصانة الذي يرمي إلى منح منتخبي الجمهور حصانة من مغبة تقديمهم إلى المحاكمة خلال تأدية مهام مناصبهم، وأعربوا عن موافقتهم على القول إن «الحصانة لمنتخبي الجمهور من مغبة تقديمهم إلى المحاكمة خلال فترة إشغالهم مناصبهم تخلق حالة من عدم المساواة بين المواطنين أمام القانون». في المقابل، قال ٣٠٪ إنهم يوافقون على القول إن «منتخبي الجمهور قد فازوا بثقة الشعب، ولذا ينبغي منحهم حصانة من مغبة محاكمتهم خلال إشغالهم مناصبهم».

الثقة بمؤسسات الدولة

فحص الاستطلاع مدى ثقة مصوتي الأحزاب اليمينية بعدد من مؤسسات الدولة المركزية: الشرطة، الكنيست، المستشار القانوني للحكومة والمحكمة العليا.

وقد بينت نتائج الاستطلاع إن نسبة المؤسسات التي لا تحظى بأية ثقة (بين جمهور مصوتي اليمين) أو التي تحظى بدرجة متدنية من الثقة هي أعلى بكثير جداً من نسبة المؤسسات التي تحظى (بين هؤلاء المصوتين) بثقة عالية جداً أو بثقة عالية.

الشرطة: المصوتون لحزب «غيشر» هم الوحيدون الذين كانت نسبة الذين لديهم ثقة بالشرطة الإسرائيلية أعلى من نسبة الذين لا ثقة لديهم بها. أما مستوى الثقة الأدنى بالشرطة فقد سجل بين المصوتين لأحزاب الحريديم.

الكنيست: بين المصوتين لأحزاب «اليمين الجديد»، «إسرائيل بيتنا» والليكود هناك تعادل بين نسبة الذين لديهم ثقة بالكنيست الإسرائيلي ونسبة الذين لا ثقة لديهم به. أما بين مصوتي الأحزاب اليمينية الأخرى، فنسبة الذين لديهم ثقة بالكنيست متدنية جداً، وهي أقل بكثير من نسبة الذين لا ثقة لديهم به (بالكنيست).

المستشار القانوني للحكومة: أظهرت نتائج الاستطلاع نسبة مرتفعة جدا من الثقة بالمستشار القانوني للحكومة بين مصوتي حزب «غيشر»، مقابل نسبة ثقة متدنية بين مصوتي أحزاب الحريديم و«اتحاد اليمين».

المحكمة العليا: كما في مسألة الثقة بالمستشار القانوني للحكومة، كذلك في الثقة بالمحكمة العليا. فقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن المصوتين لأحزاب الحريديم و«اتحاد اليمين» عبروا عن مستوى متدن من الثقة بالمحكمة العليا، مقابل نسبة مرتفعة بين المصوتين لأحزاب «إسرائيل بيتنا»، «غيشر» و«كولانو». أما بين مصوتي حزب الليكود فقد انقسموا على أنفسهم بالتساوي ـ تعادل بين من لديهم ثقة بالمحكمة العليا ومن لا ثقة لديهم بها.

إجمالا، تفيد نتائج هذا الاستطلاع الخاص بأن أغلبية كبيرة من بين المصوتين لأحزاب اليمين الإسرائيلية يعبرون عن مستوى متدن من الثقة بمؤسسات الدولة المختلفة ـ الشرطة، الكنيست، المستشار القانوني للحكومة والمحكمة العليا. وقد بينت النتائج أن المستوى الأكثر تدنياً من الثقة بهذه المؤسسات هو بين مصوتي أحزاب الحريديم و«اتحاد أحزاب اليمين»، مقابل درجة عالية من الثقة بهذه المؤسسات بين مصوتي «غيشر»، «كولانو» و«إسرائيل بيتنا».

«حكومة وحدة قومية»

انقسم المصوتون للأحزاب اليمينية الإسرائيلية في إسرائيل فيما بينهم في مسألة تأييد/ معارضة تشكيل حكومة «وحدة قومية» بعد الانتخابات الوشيكة للكنيست الإسرائيلي الـ ٢٢، في ١٧ أيلول الجاري، مع رجحان طفيف جدا للمعارضين. فقد قال ٤٢٪ منهم إنهم يؤيدون تشكيل مثل هذه الحكومة، بينما قال ٤٤٪ منهم إنهم يعارضون.

وفي توزيعة الأحزاب، تبين أن ثمة تأييداً واسعاً لحكومة «وحدة قومية» بين مصوتي «غيشر»، «كولانو» و«إسرائيل بيتنا»، يفوق المعارضة بكثير، بينما يتساوى المؤيدون والمعارضون لها بين مصوتي الليكود، «اليمين الجديد» و«زهوت». أما بين مصوتي الأحزاب الحريدية و«اتحاد أحزاب اليمين»، فالمعارضون لإقامة حكومة «وحدة قومية» أكثر بكثير من المؤيدين لها.

موجز اقتصادي

عجز الموازنة لن يهبط عن ٣٫٨٪

قالت مصادر في وزارة المالية الإسرائيلية إنه بموجب المعطيات القائمة، فإن العجز في الموازنة العامة قد لا يهبط عن نسبة ٣٫٨٪، حتى نهاية العام الجاري، بدلا من سقف ٢٫٩٪، ما يعني صرفا زائدا في حدود ١٢ مليار شيكل عن العجز المخطط، في حين أن جباية الضرائب لا تسجل زيادة، على غرار السنوات السابقة، التي كانت ترتفع فيها الجباية بمعدل سنوي ٦٪ عما هو مخطط.

وكانت وزارة المالية قد أعلنت في الأسبوع الماضي أن العجز المالي في الموازنة بقي عند نسبة ٣٫٨٪ في شهر آب الماضي، الذي سجل وحده ٤٫٩ مليار شيكل عجزا، مقابل ٤٫٣ مليار شيكل في الشهر ذاته من العام الماضي ٢٠١٨.

وقالت الوزارة إن جباية الضرائب والرسوم ارتفعت بنسبة هامشية ٠٫٢٪ في آب، مقارنة مع الشهر ذاته من العام الماضي ٢٠١٨. ففي حين ارتفعت جباية الضرائب المباشرة، مثل ضريبة الدخل، بنسبة ٤٫١٪، فإن الضرائب غير المباشرة انخفضت بنسبة ٤٫٦٪، وهذا مؤشر على تراجع في حركة المشتريات، التي تنعكس في هبوط أسعار وتراجع في التضخم المالي. ومن أسباب جمود جباية الضرائب التراجع الحاد في شراء السيارات الجديدة، مقارنة مع حركة السوق في السنوات الأخيرة.

ويقول التقرير إنه في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري ٢٠١٩، ازدادت جباية الضرائب بنسبة ١٫٦٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وعلى الرغم من أن هذه الصورة مشجعة أكثر مما في بعض الأشهر الأولى من عام ٢٠١٩، إلا أن هذا يبقى أقل مما كان في السنوات السابقة، إذ كانت الجباية قد سجلت ما بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٧، زيادة سنوية بنسبة ٦٪، ومنذ بداية ٢٠١٨، توقفت الزيادة السريعة في الجباية.

وكان بنك إسرائيل قد أعلن عن إبقاء الفائدة البنكية عند مستواها الحالي، ٠٫٢٥٪، وسط تلميحات لاحتمال خفض الفائدة الى مستواها الذي كان حتى نهاية تشرين الأول الماضي ٢٠١٨، بنسبة ٠٫١٪. وهذا يُعد تحولا في سياسة البنك المركزي، التي تغيرت مع دخول المحافظ الحالي أمير يارون إلى منصبه في نهايات العام الماضي.

وجاء هذا القرار على ضوء انخفاض وتيرة التضخم المالي، الذي ارتفع في الأشهر الـ ٧ الأولى بنسبة ٠٫٦٪، بعد أن انخفض التضخم في شهر حزيران بنسبة مفاجئة، ٠٫٦٪، تبعه انخفاض في تضخم تموز المالي بنسبة ٠٫٣٪، وهو أيضا كان مفاجئا للأوساط الاقتصادية الرسمية والخاصة.

وكما هو معروف، فإن وتيرة التضخم في النصف الثاني من كل عام تكون أقل من النصف الأول، ما يعني أن التضخم سيكون أقل من ١٪ أيضا في هذا العام، رغم التقديرات التي كانت تشير الى احتمال ارتفاعه بنسبة ١٫٥٪. وبالنسبة للسياسة الاقتصادية القائمة، فإن على التضخم أن يتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪، إلا أنه لم يدخل هذا المجال، منذ العام ٢٠١٤، وكما يبدو أيضا في العام الجاري.

وتقول مصادر في بنك إسرائيل إنه على ضوء ضعف وتيرة التضخم، وارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار، من جهة، والركود أو التباطؤ في الأسواق العالمية، من جهة أخرى، فإن البنك قد يقرر خفض الفائدة البنكية مجددا، التي تم رفعها في تشرين الثاني إلى نسبة ٠٫٢٥٪، بعد أن بقيت ٤٥ شهرا عند نسبة ٠٫١٪. وقد قالت أوساط اقتصادية إن قرار رفع الفائدة في حينه كان متسرعا.

تراجع بنسبة ١٥٪ في بيع السيارات خلال آب

قال تقرير جديد إن سوق السيارات تواصل تسجيل تراجعات، بعد القفزة التي حققتها حتى نهاية آذار الماضي، إذ أن تلك القفزة كانت بسبب الاستباق لشراء السيارات قبل دخول تعديلات ضريبية حيز التنفيذ في مطلع نيسان الماضي.

وقد سجلت مبيعات السيارات في شهر آب تراجعا بنسبة ١٥٪، مقارنة مع ذات الشهر من العام الماضي، إذا تم تسليم ٢٣٫٥ ألف سيارة خلال آب، وسط توقعات بأن يهبط العدد في شهر أيلول الجاري الى نحو ٢٠ ألف سيارة. وقد بلغ عدد السيارات التي بيعت في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري قرابة ٢٠٤ آلاف سيارة، ولكن هذا لا يعكس معدلا شهريا، يوحي بتسجيل ذروة في بيع السيارات هذا العام، لأن وتيرة البيع انخفضت بشكل حاد منذ شهر نيسان الماضي. وحسب تقديرات أولية، فإن عدد السيارات الجديدة قد يهبط هذا العام عن ٢٨٠ ألف سيارة.

ورغم ذلك، فإن خبراء في سوق السيارات يتوقعون أن تشرع شركات السيارات، بالتنسيق مع شركات الإنتاج في الخارج، بتقديم عروض وتخفيضات في الربع الأخير من العام الحالي، سعيا لتقليص مخزون السيارات، الذي يتكدس قبالة ميناء إيلات، على خليج العقبة، ما يعني أن التقديرات ليست نهائية بشأن هذا العام.

وكان العام الماضي ٢٠١٨، قد سجل تراجعاً في بيع السيارات بنسبة ٥٪، مقارنة مع العام الذي سبق ٢٠١٧، إذ تم بيع ٢٧٦٫٥ ألف سيارة، مقارنة مع أكثر بقليل من ٣٠٠ ألف سيارة في العام ٢٠١٧، وهو عام الذروة في سوق السيارات. إلا أن تلك الذروة تبعتها ذروة في ديون الأفراد، التي ارتفعت بشكل حاد، ما دفع بنك إسرائيل المركزي الى زيادة القيود على قروض شراء السيارات، وأن لا يكون التمويل بنسبة ١٠٠٪، مع الحصول على ضمانات أكبر، كي لا يقف الاقتصاد أمام خطر ارتفاع نسبة من هم ليسوا قادرين على تسديد الديون.

الحاخامية العليا تواصل وضع العراقيل أمام استيراد الأغذية!

الحاخامية العليا تماطل في إصدار تصاريح لمستوردين جدد بينما تصدر التصاريح سنوياً للمستوردين الكبار * هذا يحد من المنافسة على الأسعار في السوق

حاخام يتفحص مطابقة اللحوم للتعاليم الدينية قرب تل أبيب.

كشف تحقيق صحافي جديد عن أن الحاخامية الإسرائيلية العليا تواصل وضع عراقيل أمام استيراد المواد الغذائية، من خلال المماطلة في إصدار شهادات الحلال (الكوشير)، وإذا كانت هذه ظاهرة معروفة من قبل، فإن الشبهات الجديدة تدل على احتمال أن يكون لدى جهات ما في الحاخامية العليا مصلحة في خدمة محتكري بعض المواد الغذائية والمشروبات، التي من شأن فتح الاستيراد أمام جهات أخرى في السوق أن يضر بمصالحها وأرباحها.

وقال تحقيق للملحق الاقتصادي «مامون» في صحيفة «يديعوت أحرونوت» إنه لو تم تطبيق كافة الإصلاحات وتعديلات الأنظمة التي أقرت في السنوات الأخيرة، لكان من المفترض أن تكون السوق في هذه المرحلة مليئة بالبضائع، وبالمنافسة على الأسعار، وكسر الاحتكارات في الاستيراد، الذي يبقي الأسعار عالية في الكثير منها.

والعقبة الأكبر أمام فتح السوق للمنافسة حتى في الاستيراد هو الحصول على شهادة الحلال الإضافية من الحاخامية العليا، رغم أن البضائع بغالبيتها الساحقة تأتي مع شهادات حلال من الخارج.

ويقول التقرير إنه في محادثات مع المستوردين لغرض التقرير الصحافي، رفضوا كلهم الكشف عن أسمائهم، كي لا يتعرضوا لتنكيل من قسم الحلال في الحاخامية العليا، ولكنهم أجمعوا على أن التصريح الذي يحتاج لا أكثر من يومين لإصداره تمر عليه ٦ أشهر، وهي مماطلة واضحة. وقال أحدهم للصحيفة إن الحاخامية تصدر تصاريح سنوية للمستوردين الأساسيين، ولكنها تماطل في منع تصاريح للمستوردين الجدد، الذي سينافسون المستوردين الكبار.

ويطرح التقرير نماذج لأسعار المشروبات الكحولية وكيف ستهبط أسعارها فيما لو صدرت التصاريح كما يجب، ويجري الحديث عن هبوط أسعار بنسب تتراوح ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪.

قضية مزمنة

وقضية الحلال واحتكار الحاخامية العليا كانت أحد الملفات الساخنة في حكومة بنيامين نتنياهو الأخيرة، ولكن كل المحاولات لكسر هذا الاحتكار، في إطار السعي لكسر كلفة المعيشة، باءت بالفشل، لأن كتلتي الحريديم شكلتا الركيزة الأقوى للحكومة.

كذلك لم توقف الحكومة كل مساعي الحاخامية العليا للحفاظ على احتكارها، مثل أنها عرقلت على مدى السنوات القليلة الأخيرة استيراد العديد من البضائع، والتي من المفترض أن تنافس بضائع قائمة في السوق، ومن شأن الاستيراد أن يخفض أسعار بعض أصناف البضائع. وتتذرع الحاخامية تارة بنقص الوظائف الكافية لاستصدار شهادات الحلال للبضائع المستوردة، وتارة أخرى بضرورة أن تجري فحوصات أدق على هذه البضائع. إلا أنه في التقارير الواردة هناك تلميحات إلى أن الحاخامية تلعب دورا لصالح بعض الاحتكارات، فيما طالب محللون بوضع حد لمسألة الحلال، وتأثيره على الأسعار العالية.

كما منعت الحاخامية تعديلات على قانون الاستيراد القائم، بادرت لها الحكومة في ولاية الكنيست الـ ٢٠، بزعم أن التعديلات تشكل عبئا اضافيا على الحاخامية، وأن الحكومة التي زادت عدد الملاكات في وزارة الصحة، لتكون قادرة على استيعاب اتساع الاستيراد الغذائي، لم تمنح في ذات الوقت الحاخامية ملاكات اضافية. وحسب الحاخامية، فإنها بحاجة أيضا إلى فحص مدى صحة شهادة الحلال الممنوحة لشركة الويسكي تلك وأنه حاليا ليس لديها القدرة لتحديد هذا.

إلا أن هذا لم يقنع الصحافة الاقتصادية التي ألمحت إلى احتمال أن يكون في الحاخامية من يلعب دورا لصالح الاحتكارات القائمة. وحسب عدة تقارير سابقة، فإن الحاخامية العليا تثبت عمليا ما كنا نشك فيه منذ زمن طويل: مستوردون رسميون، وشركات عالمية، تفعل فعلها من أجل منع استيراد منافس. فهم يمنعون منح تراخيص ضرورية للاستيراد، وبهذا ينسفون احتمالات المنافسة، التي من شأنها تخفيض الأسعار، ما يجعل المستورد الرئيسي يجرف أرباحا كبيرة على حساب المستهلكين.

وهذا قائم حاليا في قطاع اللحوم، إذ أن أسعار اللحوم في إسرائيل أعلى بنسبة تصل إلى ٣٠٪ من معدل الأسعار في الدول المتطورة، وهذا بفعل شروط الحلال، وكلفة إصدار شهادات الحلال، وخاصة على اللحوم المستوردة، إذ يقول مستوردون للحوم إن استيراد اللحوم من أميركا اللاتينية يستوجب إرسال ما بين ١٠ إلى ١٤ رجل دين يهوديا إلى كل مسلخ سيتم الاستيراد منه، وكلفة كل رجل دين كهذا تتراوح ما بين ٦ آلاف إلى ٧ آلاف دولار شهريا، إضافة إلى تكاليف أخرى، ما يعني كلفة شهرية تصل إلى ١٠٠ ألف دولار، من أجل استيراد ٥٠٠ طن من اللحوم المجمّدة.

وتقول سلسلة أبحاث إن متطلبات الحلال في إسرائيل عديدة جدا، وترفض إسرائيل الاعتراف بأي شهادات حلال يهودية تأتي من الخارج، رغم أن دولا فيها نسبة كبيرة من اليهود المتزمتين الحريديم، وحتى من الفرق الأشد تزمتا، مثل الولايات المتحدة وفرنسا، لديها مؤسسات محلية لمنح شهادات حلال، ويأكل المتزمتون من ذلك الطعام، إلا أن إسرائيل ترفض تلك الشهادات، وتريدها حكرا على مؤسسة الحاخامية الكبرى لديها.

وعود انتخابية مثيرة: ٣٫٥ مليون مهاجر جديد، وكل إسرائيلي ثالث سيعمل في الهايتك!

برامج الأحزاب الانتخابية المطروحة تحتاج لمئات المليارات لتحقيقها والكثير منها ليس واقعياً، وحينما تدخل الأحزاب الى الائتلاف ستلقي بكل هذه البرامج في سلة المهملات *الليكود وحده يخوض الانتخابات من دون برنامج لأنه لا يرى أهمية له

بقلم: سامي بيرتس (*)

هل جاء دور الأجندة السياسية، التي تركز إلى حد كبير على البيانات غير السارة/ الهجوم العام، النقاش العام، المطالبة بالاعتذار والتكرار؟

حان الوقت للإبحار قليلا في خضم المهرجانات المثيرة، والوعود الانتخابية.

يعد حزب العمل ببناء ٢٠٠ ألف شقة تحت الإنشاء الحكومي؛ حزب «يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)» يريد جلب ٣٫٥ مليون مهاجر هنا خلال عقد من الزمن؛ «المعسكر الديمقراطي» يقدم برنامجا اقتصاديا بيئيا بقيمة ٤٢٠ مليار شيكل؛ تحالف «أزرق أبيض»، يريد لكل إسرائيلي ثالث أن يعمل في الهايتك؛ وفي تحالف «يامينا» يعدون ببناء ١١٣ ألف شقة بأسعار مخفضة في يهودا والسامرة (الضفة المحتلة) ونقل نصف مليون شخص إلى هناك.

هناك شيء مثير في برامج الأحزاب الاقتصادية. من السهل التحليق معهم وأن تتخيل، وتتعالى عن الأجندة السياسية. وهناك شيء مثير في الأرقام التي يتم إطلاقها في الهواء. إنها ليست ٢٠٠ شيكل في محفظتنا، وليست عربة تسوق من السوبر ماركت، أو حتى رحلة منخفضة التكلفة إلى أوروبا. هذه أموال كبيرة. إذا أخذنا المبالغ التي كانوا يتحدثون عنها بالأوراق النقدية ووضعناها كرزم فوق بعضها، فربما سنحصل على أعلى مبنى في الشرق الأوسط.

يجب أن يبدأ أي برنامج ذي مغزى من مكانه، لذلك لا بأس في تقديم رؤية طموحة وتفكير كبير وإنعاش الأمل، وكسر القيود المعروفة التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة، والفجوات الاجتماعية الكبيرة، والازدحام الرهيب في الطرق والمستشفيات. بعض الأفكار التي تم طرحها تبدو جيدة. يتطرقون إلى مستقبلنا ومعالجة القضايا الحيوية. بعد كل هذا، هناك شخص ما لديه أفكار للتعامل مع مشاكل المواصلات الصعبة، والثغرات التعليمية، وأسعار المساكن.

فلماذا السخرية إذن؟ لماذا يبدو لنا أن هذه البرامج لا أساس لها، وليست لها أي فرصة تقريبا لتحقيقها؟ هل هذا فقط لأننا كسرنا الوعود الفارغة للسياسيين؟ هل سئمنا من عدم التوافق بين الواقع والأداء؟ أو ربما حقيقة أن الأحزاب التي تتنبأ استطلاعات الرأي بالولايات المنفردة لن تنجح، سواء في الائتلاف أم لا؟ وقد يكون هناك سبب آخر: برنامج الحزب يتضمن فقرات لا تعد ولا تحصى، لكن دخول الحكومة يقف ويسقط على بند واحد، أو شخص واحد، أو وظيفة واحدة. لا أحد يصر على أن كل أو معظم القائمة تكون في الداخل.

تأمل، على سبيل المثال، موشيه فيغلين، رئيس حزب «زهوت»، الذي لم يدخل الكنيست في الانتخابات السابقة. يمكن قول أشياء كثيرة عن «زهوت»، لكن هناك شيء واحد لن نأخذه منه: لقد نشر منهجا متعدد البرامج ومفصلا. والآن فإنه يزعج رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو خوفا من فقدان أصوات الكتلة اليمينية، لذلك تمكن من إقناع فيغلين بقبول صفقة الحزمة التالية: انسحب من السباق وحصل على منصب وزاري في الحكومة. اثنان وهذا كل شيء، والباقي على الأرجح سيذهب أدراج الرياح.

عندما تتحدث الأحزاب عن خطوطها الحمراء، فإنها تترك الخطط الاستعراضية جانبا. هل أفيغدور ليبرمان يقدم هدية لدخول الحكومة في جلب ٣٫٥ مليون مهاجر في عقد من الزمن؟ بعد كل شيء، نسف ليبرمان قيام حكومة يمينية قبل ثلاثة أشهر على أساس معارضة استسلام نتنياهو للحريديم، فيما يتعلق بمشروع قانون التجنيد. وهل يمكنك أن تتخيل تحالف «أزرق أبيض» يدخل لاتفاقية الائتلاف مطلب أن كل إسرائيلي ثالث سيعمل في الهايتك؟ هذا لا يمكن. الشيء الوحيد الذي أصروا عليه حتى الآن هو حكومة لا يترأسها نتنياهو.

ينبغي للمرء أن ينظر للحظة إلى الأرقام التي ألقيت.

منذ قيام الدولة، وصل ٣٫٣ مليون مهاجر إلى إسرائيل. ولكن كي يأتي ٣٫٥ مليون شخص إلى هنا في العقد القادم، يجب أن يحدث شيء واحد فقط: كارثة غير عادية في وضع يهود العالم. فهل هذا هو ما يتمناه ليبرمان؟

سننظر إلى هدف تحالف «أزرق أبيض»، ونحول كل إسرائيلي ثالث إلى موظف هايتك خلال عقد من الزمن. اليوم، يمثل عمال الهايتك ٨٫٧٪، من أصل حوالي ٤ ملايين عامل في الاقتصاد. إذا ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٠٪ خلال عقد من الزمن (سيبلغ عدد سكان إسرائيل ما يزيد قليلا عن ١١ مليون شخص)، فهذا يعني أنه ينبغي إنشاء ١٫١ مليون وظيفة في مجال الهايتك في هذا العقد. هذه بالتأكيد وجهة مثيرة للإعجاب، لكن تجدر الإشارة إلى أن معدل عمال الهايتك في إسرائيل كان عالقا جدا في السنوات الأخيرة.

والطريقة الأكثر أمانا للوصول إلى مثل هذا المعدل هي طرد العمال الذين ليسهم لديهم مؤهلات الهايتك من السوق وزيادة البطالة. والطريقة الثانية هي التعاون مع فكرة ليبرمان، وفتح بوابات الهجرة لذوي مؤهلات الهايتك فقط، وعندما نعرف أن عدد العاملين في هذا المجال ارتفع في العامين الماضيين بمقدار ٢٨ ألفاً، فإن هدف «أزرق أبيض» – ١٠٠ ألف موظف إضافي في السنة- يكون ليس واقعيا.

تحالف «يامينا»، الذي استقبل أيليت شاكيد ونفتالي بينيت، يعود إلى أصوله ويقترح بناء ١١٣ ألف شقة خلال خمس سنوات في يهودا والسامرة (الضفة المحتلة). ويقترح نقل نصف مليون إسرائيلي إلى هناك بإغراء الشقق مخفضة السعر- ٩٥٠ ألف شيكل للشقة، مقارنة بسعر ١٫٧ مليون شيكل لشقة مماثلة في منطقة تل أبيب الكبرى.

إن الشقق الرخيصة وتشتيت السكان هي أهداف جديرة بالاهتمام، إذا ما حيّدنا عدم شرعية البناء في يهودا والسامرة، والازدحام والاحتكاك الكبير مع السكان الفلسطينيين. لكن العرض بحد ذاته بعيد المنال: حتى بناء مئات الشقق في يهودا والسامرة هي قصة سياسية دولية، سيكون لكل دولة ما تقوله. إنها ليست غرفة أو سياج.

يمكن القول إن الكثافة هي كلمة البداية في برامج الأحزاب، والتي تستمد منها الأفكار، مثل زيادة الاستثمار في وسائل النقل العام، وعدد أسرة المستشفيات، وعدد الشقق التي سيتم بناؤها... إلخ.

أعد «المعسكر الديمقراطي» برنامجا متكاملا للتعامل مع الاكتظاظ، يتضمن استثمارات واسعة في وسائل النقل العام، وتحفيز الموظفين على التوقف عن استخدام المركبات الخاصة ورسوم الازدحام. تعتمد الفكرة على خطة استراتيجية تم إعدادها في وزارة المالية والنقل في عام ٢٠١٢، ولكنها لم تنفذ بعد. يقترح «المعسكر الديمقراطي» تنفيذها وفقا لجدول زمني مدته ١٢ عاما، بدلا من ٢٥ عاما. مشكلة الخطة هي التكلفة: ٢٩٠ مليار شيكل في ١٢ عاما، ويدعي «المعسكر الديمقراطي» أن البرنامج سيخلق فوائد اقتصادية بقيمة ٤٢٠ مليار شيكل. هل حزب صغير قادر على الترويج لمثل هذه الخطة؟ وهل يجلسون مع نتنياهو فقط إذا تقدم بخطتهم الخضراء؟ احتمال ضعيف جدا. مبادئ «المعسكر الديمقراطي» تكمن في مكان آخر.

هذا يترك الباب مفتوحا لمسألة قيمة مثل هذه البرامج الحزبية. نريد حقا أن تتوصل الأطراف إلى أفكار، وتعيين اتجاهات العمل والرؤية، وتقول ما الذي تعتزم الترويج له، وكيف سيتم بالضبط، ومن أين ستأتي بالأموال. لكننا نقبل بهدوء الفجوة الكبيرة بين الوعد والتنفيذ. يوجد دائما شيء أكثر أهمية من برنامج الأحزاب. ودائما الخطوط الحمراء موجودة في مكان آخر، وسيخبروننا دائما أنهم يريدون حقا فعل شيء ما، ولكن، كما تعلمون، هناك قيود ائتلافية. كذلك فإن أنماط التصويت تملي أهمية كبيرة لدى صياغة برنامج الحزب، لأن الأمور العاطفية والقبلية تلعب دورا أكثر أهمية.

إذن ماذا نفعل؟ يجب أن نقول لهم إن كل شيء يذهب إلى سلة المهملات؟ إنها ليست على الإطلاق ذات صلة باعتبارات الناخبين؟ كلما فكرت في الأمر، توصل المرء إلى الاستنتاج: إن الأرقام المطروحة في برامج الأحزاب ليست ذات أهمية تذكر. هي بلا معنى. ليس لأن الأشخاص الذين صاغوها ليسوا جادين، وإنما لأنها تتعامل مع الجانب المثير في الحياة، الخطط، الأفكار، الرؤية. وليس الواقع الذي سيواجهونه بعد الانتخابات: الملفات والوظائف والتسويات الائتلافية، والأهم من ذلك - الحاجة إلى خفض النفقات ورفع الضرائب، قبل وقت طويل من بدء خططهم.

الليكود من دون برنامج

هناك حزب واحد يعفي نفسه من الإعلان عن برنامج. ليس لديه مصلحة في ذلك. هذا هو الحزب الذي يترأس الائتلاف طوال العقد الماضي، وهو الحزب الذي جاء منه رئيس الحكومة. ركيزته هو ما يفعله في الممارسة العملية. هذا على الأقل تفسير الليكود لسبب عدم إعلان الحزب عن برنامج. لكن هذا غير دقيق.

الليكود ليس وحده في الائتلاف. لديه شركاء ولهم أفكارهم الخاصة، ويجرون الليكود إليهم. هناك برامج تحتاج لتمويل، مثل مشروع موشيه كحلون لبناء بيوت وبيعها بأسعار أقل، وبرنامج يعقوب ليتسمان لخفض كلفة علاج الأسنان، ومطلب ليبرمان برفع مخصصات الشيخوخة. وأمام مطالب كهذه وغيرها لا يجد الليكود فائدة من الإعلان عن برنامج انتخابي، لأن البرنامج عبارة عن بيان نوايا، ويشمل تحديد الأهداف والوفاء بالمواعيد النهائية. انه أمر جيد لأولئك الذين يريدون تقديم بديل للسلطة. وأولئك الذين هم بالفعل في السلطة يعلمون أن لديهم فطائر لتقسيمها، وأنهم سيتخلصون ويمزقون كل البرامج الانتخابية.

(*) محلل اقتصادي. عن صحيفة «ذي ماركر».

تغطية خاصة

تحالف حزب ميرتس مع إيهود باراك في إطار «المعسكر الديمقراطي»:

هل تخلى ميرتس عن مبادئه وهل سيدفع ثمن بقاء باراك على ما كان عليه العام ٢٠٠٠؟

ميرتس يدعو، منذ سنوات طويلة، إلى إنهاء الاحتلال واعتماد حل «دولتين للشعبين»، بينما يتحدث باراك، «الوجه السياسي لميرتس» في الحملة الانتخابية الحالية، عن «ضم «الكتل الاستيطانية» بما فيها مستوطنتا «أريئيل» و «كدوميم» الواقعتين في عمق مناطق الضفة الغربية، والإبقاء على السيطرة العسكرية الإسرائيلية في بقية مناطق الضفة الغربية إلى حين استئناف المفاوضات بين الطرفين»!* باختصار، يرى باراك إن إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل ليسا جزءاً من «مبادئ الأساس» كما يعرضها برنامج حزب ميرتس السياسي، بل هما مجرد «احتمال» أو «خيار» آخر، لا الخيار المفضل بالضرورة* انزعاج في ميرتس حيال هذا الوضع وتخوفات مما سيحصل يوم ١٨ أيلول، غداة الانتخابات

هل تخلّى حزب ميرتس، الذي يُعدّ الممثل المركزي والأوضح لما اصطلح على تسميته «اليسار الصهيوني» في إسرائيل، عن مبادئه الأساسية وأطروحاته المركزية، لا سيما في المجال السياسي عموما وما يتصل منه بالصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني خصوصاً، بتحالفه الحالي مع إيهود باراك، الذي أشغل في السابق مناصب رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، وحزبه الجديد (الذي أطلق عليه اسم «إسرائيل ديمقراطية» وأعلن عن تأسيسه في حزيران الأخير)، في إطار تحالف انتخابي أطلق عليه اسم «المعسكر الديمقراطي» (يضم أيضاً عضو الكنيست ستاف شافير، التي انفصلت عن حزب «العمل») لخوض الانتخابات للكنيست الـ ٢٢، المقرر إجراؤها في السابع عشر من أيلول الجاري؟

هذا السؤال يشغل بال أوساط غير قليلة تعتبر نفسها جزءاً من «اليسار» الإسرائيلي عموماً، ومنه الصهيوني أيضاً، ويشكل مصدر أرق لديها، وخاصة في ضوء التصريحات المتكررة التي تعمد إيهود باراك إطلاقها منذ إعلان التحالف الثلاثي في إطار «المعسكر الديمقراطي»، ويطرح من خلالها رؤية فكرية ومقترحات سياسية تبدو مناقضة تماما لطروحات حزب ميرتس المعروفة والثابتة منذ سنوات طويلة جداً، أو غير منسجمة معها على الأقل.

ومن المعروف أن حزب ميرتس تعرض، ولا يزال يتعرض، لانتقادات لاذعة جداً، بل لهجوم حاد ومتكرر، في الحلبة السياسية الإسرائيلية وفي المجتمع الإسرائيلي (اليهودي) عامة، ليس من أوساط اليمين (سواء «المعتدل» منه أو «المتطرف») فحسب، ولا من أوساط تعتبر في عداد ما يسمى «الوسط» السياسي، فقط، بل أيضاً من أوساط أخرى يجري تأطيرها ضمن ما يسمى «اليسار» الإسرائيلي، وفي مقدمتها بالطبع حزب العمل، بتقلباته وتحولاته المختلفة.

ورغم هذه الانتقادات كلها، إلا أن «شيئاً واحداً لا يمكن انتزاعه من هذا الحزب»، كما يقول ميرون رابابورت، محرر موقع «سيحاه ميكوميت» («محادثة محلية») الإسرائيلي ذي الميول «اليسارية»، في تقرير خاص نشره على هذا الموقع (٢٠١٩/٩/٥) ـ بعنوان «المعسكر الديمقراطي: إيهود باراك ابتلع ميرتس») ويحاول من خلاله الإجابة على السؤال الذي سجلناه في الفقرة الأولى، أعلاه، من هذا المقال.

أما هذا «الشيء الواحد» فهو، بحسب رابابورت، «أن حزب ميرتس كان واضحاً جداً كل الوقت: يجب إنهاء الاحتلال ـ كما ورد في البرنامج السياسي للحزب ـ ويجب التوصل إلى حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، وهنالك شريك فلسطيني للسلام». وأضاف رابابورت: «وهذا، في الوقت الذي تهربت فيه أحزاب الوسط، على اختلاف أشكالها، وكذلك حزب العمل (في الفترة غير البعيدة التي سبقت رئاسة عمير بيرتس الحالية أيضا) من أي تطرق للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وتخوفت من مجرد ذكر كلمة «احتلال» في الحيز العام».

ويضرب رابابورت على هذا مثالاً «طازجاً»، نسبياً: قبل انتخابات الكنيست الـ ٢١، التي جرت في شهر نيسان الماضي، سافرت رئيسة الحزب آنذاك، تمار زاندبرغ، إلى رام الله «لالتقاء هذا الشريك الفلسطيني، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، محمود عباس، في الوقت الذي لم يكن فيه أي حزب يهودي بمثل هذا الحازم في هذا الشأن». ويضيف: «ناهيك عن أن ميرتس قد عزز جداً، خلال السنوات الأخيرة، موضوعة الشراكة اليهودية ـ العربية، بل وناقش بجدية إمكانية أن يتحول إلى حزب يهودي ـ عربي برئاسة مشتركة».

مع وضد!

على هذه الخلفية، تحديداً، تبدو تصريحات إيهود باراك، المرشح رقم ١٠ في لائحة مرشحي «المعسكر الديمقراطي» للانتخابات الوشيكة (والتي تحمل شارتها الانتخابية أحرف «م رص»/ ميرتس بالعبرية)، وما تضمنته من مواقف سياسية، بمثابة «انحراف واضح» عن المواقف السياسية التي يعتمدها حزب ميرتس، يطرحها وينافح عنها منذ عقود. حتى دفع البعض من بين الحلفاء الجدد إلى القول إن باراك، بتعمد طرح هذه الموقف الآن والإصرار على نشره على نطاق واسع، إنما يتصرف كمن «يمشي مع، لكنه يقول الضدّ»!

فقد عرض إيهود باراك مواقفه السياسية هذه، خلال الأسابيع الأخيرة، في جملة من المناسبات وعلى عدد من المنابر، كان من بينها ـ حتى الآن ـ مقال نشره في صحيفة «هآرتس» (يوم ٢٠١٩/٨/٢٢) بعنوان «إما تسوية إقليمية ومفاوضات وإما الانفصال»، محاضرات ومقابلات صحافية عديدة. والملفت للنظر أن باراك «يعترف»، في جميع هذه المقابلات والمحاضرات والتصريحات، بأن القضية الفلسطينية هي «الفيل في الغرفة». صحيح أنه يفعل هذا ويبدو، به، استثنائياً تماماً في الواقع والخطاب السياسيين السائدين في إسرائيل هذه الأيام، من حيث تجاهل الأغلبية الساحقة من الأحزاب السياسية والمرشحين كل ما يتصل بالقضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، سبل وآفاق حله، إلا أن المقترحات التي يطرحها باراك لمعالجة هذا «الفيل» لا تشمل بالضرورة مقترحيّ الأساس اللذين بإمكانهما، وبواسطتهما، فقط، يمكن حل القضية الفلسطينية وحل الصراع ـ إنهاء الاحتلال أو إقامة دولة فلسطينية مستقلة بجانب دولة إسرائيل!

يقول رابابورت إن باراك يقرّ، مثلاً، بأنه من المفترض أن يشكل حل الدولتين، حقاً، هدفاً نهائياً لأية مفاوضات سياسية تجرى مع «السلطة الفلسطينية» (دون أن يذكر باراك لـ «ميرتس» .. إضافة أم عبء؟!.

منظمة التحرير الفلسطينية، مطلقاً، بوصفها المفاوض الرسمي الذي يمثل الجانب الفلسطيني!)، غير أنه إذا ما تبين أنه من غير الممكن التوصل إلى اتفاق نهائي، فسيكون على إسرائيل المبادرة، من جانب واحد، إلى ضم «الكتل الاستيطانية»، بما فيها مستوطنتا «أريئيل» و«كدوميم» الواقعتين في عمق مناطق الضفة الغربية، على بعد ٢٠ كيلومتراً إلى الشرق من «الخط الأخضر»، والإبقاء على السيطرة العسكرية الإسرائيلية في بقية مناطق الضفة الغربية إلى حين استئناف المفاوضات بين الطرفين. وباختصار، يرى باراك إن إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل ليسا جزءاً من «مبادئ الأساس» كما يعرضها برنامج حزب ميرتس السياسي، بل هما مجرد «احتمال» أو «خيار» آخر، لا الخيار المفضل بالضرورة.

«الواجهة السياسية لميرتس»!

صحيح أن حزب «إسرائيل ديمقراطية» هو واحد فقط من مركّبات ثلاثة تشكل، معاً، تحالف «المعسكر الديمقراطي» لانتخابات أيلول الحالي (سوية مع حزب ميرتس و«الحركة الخضراء» برئاسة ستاف شافير)، إلا أن إيهود باراك يتولى، في إطار الحملة الانتخابية لهذا التحالف الثلاثي، المسؤولية المباشرة عن «الملف السياسي»، بينما يهتم رئيس ميرتس الجديد، نيتسان هوروفيتس، بملف «الدين والدولة» أساساً، فيما تتولى ستاف شافير المسؤولية عن «ملف المناخ». وعلى هذا، فقد أصبح إيهود باراك، عملياً، بمثابة «الواجهة السياسية لحزب ميرتس»! حتى أنه لم يجد غضاضة أو حرجاً في القول، في لقاء مع الصحافي عميت سيغال، ضمن «مؤتمر المؤثّرين» (يوم ٩/٥)، إن «المعسكر الديمقراطي يقف إلى يمين حزب العمل»! مما أربك أوساطاً واسعة جداً من قيادات حزب ميرتس، نشطائه ومصوتيه، التي تموقع هذا الحزب إلى يسار حزب العمل على الدوام وتعتبره «اليسار الحقيقي» في إسرائيل.

علاوة على هذا: صحيح أن يائير غولان، النائب السابق لرئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي والمرشح الأول عن حزب إيهود باراك («إسرائيل ديمقراطية») ضمن قائمة تحالف «المعسكر الديمقراطي» الانتخابي (المكان الثالث فيها)، لم يخش في السابق استخدام كلمة «أبارتهايد» حين كان يتحدث عن أخطار استمرار السيطرة الاحتلالية الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية، إلا أنه يعرض ـ في المقابل ـ خطة سياسية لضم أحادي الجانب، أوسع حتى مما يقترحه إيهود باراك نفسه، بحيث يشمل أيضاً مستوطنة «كريات أربع» في الخليل وجميع مستوطنات غور الأردن. وهذا، ناهيك عن أن غولان أعلن ـ كما أفصح في مقابلة إذاعية مع إذاعة «كان» الإسرائيلية ـ أنه «يفضل ائتلافاً حكومياً مع أفيغدور ليبرمان (حزب «إسرائيل بيتنا» الترانسفيري) على ائتلاف حكومي مع القائمة المشتركة أو اعتماداً عليها»، وهو ما يتناقض تماماً مع طرح حزب ميرتس المعروف بشأن تفضيل تحالف مع «القائمة المشتركة» (التي يعتبرها «شريكا طبيعيا»)، أو اعتمادا عليها، على أي تحالف مع ليبرمان وحزبه اليميني المتطرف.

بعض انزعاج، لكن لا نقاشات جدية!

بعد هذا، وفي العودة إلى مفتتح هذه المقالة، يُطرح السؤال أعلاه من جديد، هنا: هل تخلى حزب ميرتس، إذن، وبمثل هذه السهولة الفائقة، عن مبادئه الأساس التي شكلت عماد فكره وممارساته على مدى سنين طويلة جداً؟

في باب «الخطوط الأيديولوجية التوجيهية»، ضمن اتفاقية التحالف بين الأحزاب الثلاثة المذكورة أعلاه في إطار «المعسكر الديمقراطي»، يمكن بسهولة ملاحظة اختفاء تعابير مثل «إنهاء الاحتلال» أو «حل الدولتين للشعبين»، بينما تم استبدالهما ـ وغيرهما ـ بنص ضبابي يتحدث عن «السعي إلى تحقيق السلام واتفاق سياسي». وهذا، في الوقت الذي يتحدث فيه برنامج حزب العمل السياسي (بقيادة آفي غباي سابقاً وعمير بيرتس حالياً!)، وبنص صريح، عن خيار «الدولتين للشعبين» باعتباره الحل الأمثل المرجو للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني والذي ينبغي السعي نحو تحقيقه.

يقول ميرون رابابورت، في «سيحاه ميكوميت»، إنه من الصعب الادعاء بأن هذا الغياب، الملاحظ بصورة بارزة، في برنامج «المعسكر الديمقراطي» يثير نقاشات جدية، ذات قيمة وأثر، في داخل حزب ميرتس، رغم ما فيه من تخلٍ واضح عن مكوّنات أساسية من برنامجه السياسي. ومع ذلك، يضيف رابابورت، فإن المحادثات التي أجراها مع عدد من قادة الحزب، من الصف الأول، تبين بصورة جلية أن هذا الغياب «يثير قدراً من الانزعاج، دون شك»!

ثمة من يدعي بأن الفجوة بين مواقف باراك ومواقف ميرتس التي تعتبر مواقف «كلاسيكية» ليست فجوة كبيرة وبأن كلا الطرفين يتفقان على «٩٥ بالمئة من القضايا»! بينما يشدد آخرون على هذه الفوارق ويبدون تخوفات جدية من أن اليمين قد يُحسن استغلال وتجيير حقيقة أن ثمة في حزب ميرتس بالذات من يتحدث عن ضم مناطق فلسطينية محتلة إلى السيادة الإسرائيلية، في خطوة من جانب واحد، وهو ما سيعود بضرر سياسي وجماهيري جسيم على هذا الحزب، حاضراً ومستقبلاً. لكن الجميع، المقللين من شأن الاختلافات السياسية والمشددين على خطورتها، يجدون لأنفسهم عزاء في حقيقة أن «باراك يطرح الموضوع السياسي على جدول الأعمال وعلى طاولة النقاش الانتخابي»!! خاصة وأن الأغلبية الساحقة من بين أعضاء ميرتس وقياداته، حسبما يقول رابابورت، «تعتبر التحالف مع إيهود باراك الأمر الأهمّ، لأنه يضمن لحزب ميرتس حملة انتخابية متحررة من الخوف من خطر عدم تجاوز نسبة الحسم والسقوط والاختفاء تماماً عن التمثيل البرلماني، للمرة الأولى منذ سنوات طويلة جداً».

ويقول هؤلاء «بأمل كبير»، كما يضيف رابابورت، إنه «بعد يوم ١٧ أيلول القريب، سيختفي باراك من حياة الحزب، إثر عدم انتخابه لعضوية الكنيست»! ما يعني أنهم لا يتوقعون لتحالف «المعسكر الديمقراطي» الفوز بعشرة مقاعد في انتخابات الكنيست الـ ٢٢.

وينقل رابابورت عن «كثيرين من أعضاء وقادة ميرتس» تشبيههم إيهود باراك بـ «الجزء السفلي من صاروخ ثلاثيّ المراحل» ـ بعد أن يطلق ميرتس إلى الفضاء، يفترض أن يتفكك وأن يسقط أرضاً ليتحطم!

«الاحتلال ـ الموضوع الأكثر أهمية»!

عضو الكنيست السابق موسي راز هو من أكثر الذين يمكن اعتبارهم «معبرين صادقين» عن هذا المزاج العام في حزب ميرتس، بكونه ممثلاً بارزاً للتيار «المعادي للاحتلال» في الحزب وللتيار الداعم، بقوة، للشراكة اليهودية ـ العربية، سواء في داخل الحزب (خاص، مع عضو الكنيست عيساوي فريج، محاولة غير مسبوقة لتغيير دستور الحزب وإتاحة إمكانية تقاسم رئاسة الحزب بين شخصين، رئيسين مشاركين، أحدهما عربي وثانيهما يهودي. لكن هذه المحاولة منيت بالفشل في المؤتمر العام للحزب، إذ تمّ رفضها بأغلبية ساحقة) أو في المجتمع الإسرائيلي عامة.

يعرب موسي راز عن رضاه من تحالف حزبه مع إيهود باراك ويشدد، في حديثه مع رابابورت، على أن «هذا التحالف زاد ووسع النقاش العام حول الاحتلال»، وهو (الاحتلال) ما يعتبره راز «الموضوع الأكثر أهمية، على الإطلاق»، إذ يؤكد: «أنا ضد الضم الأحادي الجانب، حتى لو لحجر واحد، سواء بدعم أميركي أو بدونه». ولا يخفي راز خلافاته مع إيهود باراك، بما في ذلك حول أكذوبة الـ «لا شريك» (فلسطيني) التي اختلقها باراك ولم يتراجع عنها أو يتنصل منها حتى الآن، لكنه يعتقد بأن هذه الخلافات «ليست على هذه الدرجة من الأهمية والجدية»، موضحاً: «أنا أفضّل أن يقول إيهود باراك ـ الذي لتصريحاته وزن جماهيري أكبر من وزن تصريحاتي أنا أو تصريحات هوروفيتس (رئيس حزب ميرتس)، بحكم كونه رئيساً سابقا للحكومة ووزيراً سابقا للدفاع ورئيسا سابقا لهيئة أركان الجيش ـ أموراً أتفق معه حول ٩٥٪ منها فقط، من أن يكون أشخاص يحملون المواقف نفسها مثلي أنا تماماً، لكنهم لا يجرؤون على قولها والتصريح بها، بمن في ذلك أعضاء كنيست من حزبي أنا»!! وفي هذا، يلمح راز، بصورة قوية، إلى رئيس الحزب الجديد، نيتسان هوروفيتس، المقلّ كثيراً في التعبير عن مواقفه في القضايا السياسية الكبيرة، لا سيما منذ تأسيس تحالف «المعسكر الديمقراطي» بوجه خاص. ويثير هذا «الصمت»، الذي يلتزمه هوروفيتس في قضايا الاحتلال والصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، كما في قضية العلاقات اليهودية ـ العربية في داخل إسرائيل أيضا، غضباً ملحوظاً لدى أوساط غير قليلة في داخل حزب ميرتس ودوائر مؤيديه، وهو ما يعبر عنه «أحد قادة ميرتس»، كما يصفه ميرون رابابورت، بالقول: «نحن صوت الحقيقة في السياسة الإسرائيلية. وحتى لو نكن جزءا من الائتلاف الحكومي، إلا أن صوتنا هو الذي يرسم الحدود ويصمم الوعي العام. أما الآن، فلا شيء من هذا، إطلاقاً. ثمة خطوط حمراء لا يجوز تجاوزها. هذا ليس استراتيجية سياسية، بل تصرف صبياني»!

ويتفق أوري زكي، عضو إدارة حزب ميرتس سابقاً والرئيس السابق لمؤتمر الحزب العام، مع رأي موسي راز وتقييمه بشأن أهمية «حقيقة أن إيهود باراك، كممثل للمعسكر الديمقراطي، هو الذي يصرّح في القضايا السياسية، لأن الموضوع السياسي والفلسطيني غائب عن المعركة الانتخابية الحالية». لكن زكي يرى أن مضمون تصريحات باراك «إشكالي جداً»، لأن هذه المواقف «لا تنسجم مع مواقف حزب ميرتس وطروحاته، وخصوصا ما يتعلق منها بالضم من جانب واحد، على ضوء استعداد إدارة دونالد ترامب توفير كل الدعم اللازم لهذا الإجراء الأحادي الجانب». ويشدد زكي على أن «الحل موجود في رام الله والقدس. ثمة في الجانب الفلسطيني شريك، حتى لو كان ضعيفاً».

شرعية خطيرة لخيار الضمّ!

يبدي كثيرون من أعضاء ومؤيدي ميرتس، كما يرى رابابورت، تخوفات جدية من أن يسيء اليمين استغلال تأييد إيهود باراك ويائير غولان لخيار ضم مناطق فلسطينية محتلة من جانب واحد، «حتى لو كان مطروحاً كخيار بديل في حال فشل المفاوضات مع الجانب الفلسطيني»! ذلك أن هذه التصريحات وما تطرحه من مواقف «توفر شرعية خطيرة لخيار الضم من جانب واحد»، كما ينقل رابابورت عن شخصية «قيادية رفيعة في حزب ميرتس»، كما يصفها، وتضيف: «إذا ما تشكلت بعد الانتخابات القريبة حكومة يمينية، فسيكون خيار الضم مطروحاً بقوة على جدول الأعمال، وعندئذ سيقولون لنا: «في ميرتس نفسها، أيضاً كان تأييد لهذا الخيار». وفي مثل هذه الحالة، لن يجدي ميرتس أي نفع القول إن إيهود باراك ويائير غولان هما اللذان أيدا وهما لا يمثلان موقف حزب ميرتس، إذ خاض الحزب معه انتخابات الكنيست في قائمة انتخابية واحدة».

لكن القاسم المشترك الذي «يوحد الجميع في ميرتس اليوم»، كما يقول رابابورت، هو «الخشية مما سيحدث يوم ١٨ أيلول الجاري»، غداة يوم الانتخابات للكنيست الـ ٢٢: أي وزن وأي معنى سيكون لحزب ميرتس في إطار كتلة «المعسكر الديمقراطي» البرلمانية، في الكنيست، وكجزء منها؟ فمن بين المرشحين الـ ١١ الأوائل في اللائحة الانتخابية لهذا التحالف، ثمة أربعة فقط يمثلون حزب ميرتس، بينما يمثل السبعة الآخرون «الحركة الخضراء» برئاسة ستاف شافير و«إسرائيل ديمقراطية» برئاسة إيهود باراك. وعن هذا، تحديداً، تقول إحدى «القياديات الرفيعات في ميرتس»، كما يصفها رابابورت: «أتمنى أن نعود لنكون صوتاً صافياً وواضحاً يوم ١٨ أيلول. أنا واثقة من أن ممثلي ميرتس الأربعة في الكنيست لن يرفعوا أيديهم مؤيدين الضم الأحادي الجانب أو أي إجراء من هذا القبيل، لكنني لست واثقة بالنسبة للآخرين».

أما موسي راز فيقول: «لدي تخوفات كبيرة، لا أستطيع إنكارها أو تجاهلها. تحالف المعسكر الديمقراطي مكون من ثلاثة أطراف/ كتل، وابتداء من يوم ١٨ أيلول سنكون في حاجة قوية لتأكيد وتعزيز خطنا السياسي بشأن ضرورة إنهاء الاحتلال وتعميق الشراكة اليهودية ـ العربية».

لكن الصوت السياسي الصادر عن «المعسكر الديمقراطي» بأكمله والمعبر الأساسي عنه، هذه الأيام، هو صوت إيهود باراك، وحده تماماً تقريباً. وهو صوت يضع القضية الفلسطينية في المركز، حقاً، لكن باراك نفسه كان قد قال أشياء مماثلة قبل قمة «كامب ديفيد» في العام ٢٠٠٠ أيضاً. وهو ما يتذكره ويذكره الجميع. وما أن اصطدمت المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية ببعض المصاعب والعقبات آنذاك، حتى سارع إيهود باراك إلى التنصل منها والإعلان، من على كل منبر، إنه «ليس هنالك شريك فلسطيني»، وهو ما أدخل العملية السياسية، و«اليسار الإسرائيلي» السياسي، في أزمة لا يزالان يتخبطان فيها حتى الآن. وبالنظر إلى تصريحات باراك السياسية اليوم، لا يبدو أن ثمة تغييراً جدياً قد حصل لديه أو أنه نادم على ما فعل.

أما السؤال المثير الذي يختتم به رابابورت تقريره هذا فهو: «في العام ٢٠٠٠، وضع إيهود باراك حزب العمل على منحدر بدأ يتهاوى منه، ليس عددياً فقط، وإنما فكرياً أيضاً وهذا هو الأهمّ. ولهذا، ينتصب السؤال: هل سيفعل (باراك) الشيء نفسه لحزب ميرتس الآن؟»

بمناسبة البدء بتطبيق برنامج «حفتسلوت» في «الجامعة العبرية»

مرحلة متقدمة من الشراكة بين الأكاديميا الإسرائيلية والحكم الذي يكرّس الاحتلال ويعزّز الأقوى على حساب الأضعف!

بقلم: هيلا دايان (*)

وصل والدي، الذي ينحدر من خلفية شرقية ضعيفة ونشأ في بيئة فقيرة، إلى رتبة ملازم أول في وحدة الأرصدة في الجيش الإسرائيلي. ودرس أبي في منتصف الأربعينات من عمره في قسم التاريخ في جامعة تل أبيب، وحصل على درجة البكالوريوس بالتعاون مع قاعدة تدريب الضباط. كنت في نهاية المدرسة الثانوية آنذاك، وقد تأثرت إلى حد كبير برؤيته جالسا في المنزل منكبا على الدراسة ليل نهار، وبسماعه يتحدث عن أساتذته وعن المواضيع التي يتعلمها بحماس كبير. وكانت هذه التجربة أحد الأسباب الرئيسية لاختياري التوجه لجامعة تل أبيب وللعلوم الإنسانية بالذات بعد إنهاء خدمتي العسكرية. ولقد ساعدني ذلك لأشرح لنفسي ولمن حولي عن السبب الذي جعلني أختار العلوم الإنسانية بدل الدراسات العملية.

حتى هذا اليوم، يحرجني أبي أمام كل شخص يراه في الشارع ليخبره أن ابنته دكتور ومحاضِرة خارج البلاد. وأعتقد أن والدي – الذي يتمتع بحب الاستطلاع وبموهبة طبيعية للكتابة – لم يكن ليكتفي بالبكالوريوس فقط، الذي كان بمثابة لحظة تطور شخصية مهمة في طريقه إلى المواطنة وفي نفس الوقت كان خاليا من كل وزن وأهمية في فصل حياته هذا، لو انخرط في الدراسة في ظروف أخرى. إن تجربة وصعوبات الانخراط في التعليم العالي في مرحلة متأخرة في الحياة، تحت وطأة عبء إعالة العائلة وغيرها من المتاعب، هي أحد مميزات الفئة التي نطلق عليها اسم الجيل الأول للتعليم العالي والذي نلتزم بتمكينه.

في سياق برنامج التفوق العسكري- الأكاديمي «حَفَتسلوت» التابع لوحدة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي الذي سيبدأ تطبيقه في الجامعة العبرية بدءاً من شهر تشرين الأول المقبل على السنوات الخمس المقبلة، والذي سيؤهل جنودا في الجامعة العبرية، قالت الجامعة إنها تخدم المجتمع من خلال هذا البرنامج. وأود أن أتطرق إلى فهمنا لدور الجامعة الاجتماعي وأن أفهم طبيعة الخدمة الاجتماعية هنا.

تستقطب برامج الامتياز العسكرية التي تتنافس عليها الجامعات، مثل «حفتسلوت»، أقوى السكان في إسرائيل القادمين من خلفيات اجتماعية واقتصادية عالية، ولا جدال على قدرتهم على الحصول على تعليم عال. إذن يسأل السؤال: أي جانب اجتماعي هذا عندما يحصل هؤلاء الأقوياء على شروط تفضيلية من الجامعة مثل الأولوية في التسجيل للمساقات، الإقامة في مساكن الحرم الجامعي، وما إلى ذلك؟ أم أنها سياسة تخصص الموارد العامة لتعزيز مزايا الفئات القوية، وهي سياسة ليست اجتماعية على أي وجه.

صحيح أن الجامعة لم تخترع عدم المساواة هذا، بل هو حالة مزمنة تلازم جهاز التربية من الصف الأول وحتى قاعة المحاضرات في الجامعة. صحيح أن «حفتسلوت» هو ليس البرنامج العسكري الوحيد المدمج في الأكاديميا، وأن الجامعة العبرية ليست أكثر أو أقل اجتماعية من مؤسسات أخرى؛ ولكن ادعاء هذا هو الموجود، لماذا تهاجموننا؟ في سياق «حفتسلوت» هو ادعاء ضعيف وفارغ من أي معنى. من الواضح أن الجامعة تختار أن تخدم الأقوياء وأن تستمر بتجاهل الضعفاء. وإذا كان يمكننا التحدث عن دور اجتماعي للجامعة، فهو الاستثمار في تقليل الفجوات بين الطبقات الاجتماعية، سواء من خلال تسهيل الوصول للتعليم العالي، أو دمج الفئات السكانية المبعدة عن الأكاديميا مثل الأثيوبيين، اليهود الشرقيين، الفلسطينيين، والحريديم، بالإضافة إلى الحرص على ظروف عمل عادلة لجميع الموظفين. يمكننا أن نطلق على ذلك اسم «العقد الأهلي أو الاجتماعي للأكاديميا».

نحن مدركون أن الجامعة العبرية تبذل جهودا كثيرة مناسبة وفي الاتجاه الصحيح لكن يبدو أن هذه الجهود تتضاءل أمام الالتزام بالحكم أولاً وقبل كل شيء، على حساب المدنيين والضعفاء. وهذا ما يوضحه برنامج «حفتسلوت». كذلك فشلت سلطات الجامعة حتى الآن في دعم رفضها للاحتجاجات العامة على برنامج «حفتسلوت»، عن طريق تجاهل ممنهج للمعلومات التي تم نشرها والتي أشارت لها الجامعة بأنها أكاذيب. ما نعرفه اليوم عن شروط المناقصة هو أن الضباط العسكريين سيكونون مخولين بالتدخل في العلاقات بين الطلاب وبين المحاضرين، وحتى في مضامين المحاضرات وحرية المحاضرين الأكاديمية، حيث سيطلَب منهم أن يمرروا برامج التعليم للجيش مسبقا. ندرك أنه بفضل الضغوط الداخلية والخارجية، تم التوصل إلى اتفاقات غير رسمية تخفف الانطباع الأول، ولكن من الواضح أن القبول بشروط الجيش يعتبر تخليا عن المعايير الأكاديمية الحرة والمستقلة، وهي مناسبة أخرى للتحدث عن تعامل الجامعة المتساوي تجاه جميع طلابها ومحاضريها.

تمثل منظمتنا، «أكاديميا من أجل المساواة»، جمهوراً أكاديمياً كبيراً في إسرائيل والخارج، قلق ورافض لأي إشراف أو تدخل عسكريين في الحياة الأكاديمية. إنها مصادرة للحيز الأكاديمي ونقله لسيطرة عسكرية تتعارض مبادئها الهرمية مع مبادئ إدارة الحيز الأكاديمي تماما. مثلا، في مساكن الجنود التي أقيمت داخل الحرم الجامعي، سيكون هناك إشراف عسكري على الداخلين إلى المجمع بغرض تقديم خدمات مختلفة. هذا الإشراف هو تمييز أكاديمي وفقاً للمتطلبات العسكرية. يستطيع الجيش، على حد علمنا، منع دخول عمال لأسباب قومية أو أمنية. معدات المراقبة العسكرية تنتهك خصوصية القادمين لبوابات الحرم الجامعي وأعضاء هيئة التدريس، الذين ستجمع تفاصيلهم أو تقدم للسلطات العسكرية من قبل الجامعة. هذه معايير غير مقبولة في المؤسسات الأكاديمية الحرة وهي تلقي بظلالها الثقيلة على الجامعة. ليست الجامعة قاعدة عسكرية أو مدرسة داخلية عسكرية أو منشأة تدريب عسكري، وحتى رغبة الجامعة في قبول جنود لصفوفها لا يمكنها أن تقوم بذلك عن طريق تغيير نظامها الداخلي.

لقد تحدثنا مع زملائنا في جامعة حيفا الذين أخبرونا أن برنامج «حفتسلوت» روفق لديهم بالفعل بانتهاكات شديدة للظروف الأكاديمية الأساسية ومبادئ الحيز المدني. ما الذي يؤكد لنا أن هذا لن يحدث في الجامعة العبرية أيضا؟ في جامعة حيفا، أقصت مجموعات كبيرة من الطلاب الجنود الطلاب الآخرين من التسجيل للمساقات ما خلق شروط تسجيل غير متكافئة، كذلك تسبب وجود مجموعة كبيرة ومسيطرة من الجنود في هذه المساقات في تغيير تجربة الدراسة وفي فقدان إمكانية التعبير الحر والناقد خلالها. كانت هناك حالات ظهر فيها ضابط البرنامج للإشراف ومراقبة ما يحدث بشكل غير رسمي. هذا في الواقع إضعاف بالغ لاستقلالية الأكاديميا الإسرائيلية وكذلك تهديد حقيقي للطلاب الفلسطينيين.

البلدان السويّة تحترم استقلالية جهاز التعليم العالي

أما بالنسبة لمروجي الادعاء النيوليبرالي القائل إن على الجامعة أن تتحول من مؤسسة عامة إلى مؤسسة خاصة إذا كانت ترغب في الحفاظ على استقلاليتها، فنود تذكيرهم أنه في البلدان السويّة، حتى تلك التي تدعم نظام التعليم بالكامل، يتم الحفاظ على استقلالية جهاز التعليم العالي. إن تدخل الحكومة والجيش في الأوساط الأكاديمية وفقاً لمطالبهما وتفضيلاتهما مألوف لنا من الأنظمة المظلمة. لأننا، في «أكاديميا من أجل المساواة»، تعلمنا جيداً وعن كثب تدخل النظام التركي في الأكاديميا، ويمكننا أن نخمن أن مطالب الجيش باستيعاب «حفتسلوت» قد تتقدم بنا خطوة أخرى نحو «اللحظة التركية» في الأكاديميا الإسرائيلية. كما ادعى نقاد آخرون، فإن للجيش ما يكفي من التسهيلات والموارد التي يمكنه من خلالها تنمية جنوده في المواقع العسكرية. وهذا الاختراق للحيز المدني غير ضروري، فاسد وخطير.

في الختام، سأتطرق إلى ما وراء الكواليس لهذه القضية، التي تعد علامة فارقة في ظاهرة إسكات الأصوات الناقدة، والتي قد تكون أكثر أهمية من قضية «حفتسلوت» نفسها. الإسكات هو ظاهرة خطيرة للغاية. ساعد الضغط العام بلا شك في مناقشة الآثار الخطيرة للظروف التي تفرضها الخطة وكشفها على الملأ، ولكن سيكون من الصعب للغاية إصلاح الأضرار التي ألحقت فيما يتعلق بالمناخ المسيطر والمعادي للنقد، القائم على التخويف والتهديدات. تشعر هيئة التدريس في الجامعة بالقلق الشديد بشأن كيفية تنفيذ البرنامج، تأثيره على مكانته وطبيعة الدراسة في المساقات. ونحن في «أكاديميا من أجل المساواة» قلقون أيضاً من أن الجامعة لن تصبح معسكراً فحسب، بل أيضاً سيقل عدد الذين سيتجرأون على النقد.

تفتخر «أكاديميا من أجل المساواة» بأن تكون المنظمة الجامعية الوحيدة التي دعمت الهيئة التدريسية والمساقات ذات الصلة التي عارضت شروط البرنامج بشدة. أما إجابات الجامعة لجهات قلقة خارج البلاد فكانت مخزية وفظة.

ستدخل قضية «حفتسلوت» أرشيف الأكاديميا الإسرائيلية ليس فقط ضمن فئة تعاون هذه الأكاديميا مع حكم يحافظ على الاحتلال والقمع، بل في فئة الإسكات الذي نوثق فيه محاولة خفض الأصوات الناقدة. وكلنا أمل أن ينجح المجتمع الأكاديمي الإسرائيلي في منع الانتهاكات المتوقعة للحرية الأكاديمية ومنع الظروف غير الطبيعية داخل الجامعة. لكن إذا استمر المناخ العدائي في تعريض أعضاء هيئة التدريس للخطر وإذا أصبح حقيقة واقعة وروتينية، ستكون لذلك آثار بعيدة المدى على مكانة الأكاديميا الإسرائيلية في العالم. نأمل ألا يكون الوقت قد فات لتصحيح هذا الأمر، وندعو المجتمع الأكاديمي في إسرائيل لأن يصحو ويعارض شروط البرنامج وثقافة الإسكات، بكل الوسائل المتاحة له.

(*) هيلا دايان محاضرة في جامعة أمستردام، وعضو مجموعة «أكاديميا من أجل المساواة»، التي أقامها أكاديميون إسرائيليون وتنشط أيضاً ضد عسكرة المجال الأكاديمي في إسرائيل. ألقيت الكلمة أعلاه في أمسية عقدت في «معهد فان لير» في القدس حول دخول برنامج «حفتسلوت» العسكري إلى الجامعة العبرية بدءاً من العام الدراسي القريب. المصدر: موقع «هعوكتس» الإلكتروني.

جهاز التعليم الإسرائيلي: تديّن أكثر، وتربية ديمقراطية وعلوم عصرية أقل!

عدة تقارير صحافية صدرت في الأيام الأخيرة تدل على أن وزيري التربية والتعليم الأخيرين بالذات قلصا التثقيف على مبادئ الديمقراطية، مقابل زيادة هائلة في تعليم الديانة اليهودية واليهودية كـ«قومية» *في السنة الدراسية الجديدة، تم استيعاب ٧ معلمين جدد فقط لموضوع الفيزياء مقابل ٤٧٧ معلماً جديداً لموضوع «اليهودية»

يشهد المنهاج الرسمي لجهاز التربية والتعليم الإسرائيلي، وبشكل خاص منذ مطلع سنوات الألفين، تقلبات في التوجهات، خاصة وأنه من أصل ٦ وزراء تناوبوا على هذه الحقيبة منذ العام ٢٠٠١ وحتى الآن، ٥ منهم كانوا من التيار الديني الصهيوني واليمين الاستيطاني. وكل واحد منهم عمل على تعميق دراسة موضوع «اليهودية» والديانة اليهودية، على حساب التثقيف على الديمقراطية والحريات.

وهذا نهج استفحل أكثر منذ تولي نفتالي بينيت الحقيبة في العام ٢٠١٥، وتلاه حاليا الحاخام العسكري السابق رافي بيرتس، الذي فرض على المنهاج للعام الدراسي الجديد تعليم «قانون القومية»، الذي أقره الكنيست في صيف ٢٠١٨، وهو قانون قائم على أسس عنصرية واقتلاعية، وعلى إلغاء كامل لحق الشعب الفلسطيني في وطنه، ويمنح اليهود وحدهم أفضليات كثيرة، خاصة في مجال الأرض والسكن.

ولربما أن الاحصائيات التي نشرتها صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية في الأسبوع الماضي، مع افتتاح السنة الدراسية المدرسية الجديدة، تعطي لمحة عما يجري.

ففي العام الدراسي الجديد، استوعب جهاز التعليم ٧ معلمين فقط لموضوع الفيزياء، و٨ معلمين لموضوع الكيمياء، و١٣ معلما جديدا لموضوع الجغرافيا، وهذا كعينة. وذلك في حين استوعب جهاز التعليم ٣٦١ معلما جديدا لموضوع اللغة الإنكليزية، وللرياضيات ٤٣٢ معلما، ولكن هذا لم يسد النقص الكبير في عدد المعلمين في هذين الموضوعين. أما لموضوع «اليهودية»، بمعنى كتاريخ واعتبارها «قومية»، فقد تم دمج ٤٧٧ معلما جديدا.

وتقول الاحصائيات ذاتها إنه بحسب وزارة التربية والتعليم، ينقص جهاز التعليم ٣٠٦٥ معلما. ولكن هذا العدد لا يأخذ بعين الاعتبار واقع جهاز التعليم العربي، الذي يعاني من كثافة في الغرف التعليمية، ولو كانت الكثافة مساوية لما هي في جهاز التعليم العبري، لكان نقص المعلمين أكثر بكثير مما ينشر.

وتضيف الاحصائيات، أنه على الرغم من الزيادة الحاصلة في عدد معلمي اللغة الإنكليزية، إلا أنه ما زال ينقص الجهاز ٦٢٦ معلما لهذا الموضوع. وكذلك الرياضيات، فهذا الموضوع وعلى الرغم من الزيادة، ما زال بحاجة إلى ٣٨٣ معلما، بينما لم تشر الاحصائيات الى أي نقص في المعلمين لموضوع الديانة اليهودية، ولليهودية بشكل عام.

ذروة في تعليم الدين

ويقول تقرير آخر لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية إن عدد ساعات تعليم الدين اليهودي في المدارس الابتدائية الإسرائيلية، يعادل ٣ أضعاف ونصف ضعف معدل ساعات تعليم الدين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD. ويشير إلى أن ساعات تعليم الدين في جهاز التعليم الإسرائيلي تستمر الى ما بعد مرحلة التعليم الإلزامي، بمعنى المرحلة الثانوية (التوجيهي).

وحسب التقرير، فإنه لا توجد دولة تستثمر الكثير من الموارد في الدراسات الدينية بالقدر الإسرائيلي، ولا حتى الدول التي يعتبر دينها عنصرا أساسيا في ثقافتها، مثل إيطاليا وإيرلندا وتركيا.

ويقول التقرير إن صحيفة «هآرتس» كانت قد نشرت في السنوات الأخيرة سلسلة تقارير تشير الى تغلغل المضامين الدينية اليهودية، في منهاج التعليم، حتى مضامين لم تذكرها التوراة اليهودية، بمعنى مضامين كانت تأتي على ألسن حاخامات على مر السنين.

وترى «ذي ماركر» أن «استثمار إسرائيل في دراسات التوراة، وتأكيدها على هذه الدراسات، أمر محيّر على ضوء الحالة الكارثية لجهاز التعليم الإسرائيلي في العلوم والرياضيات واللغة الإنكليزية، وفي اختبارات PISA (العالمية) الأخيرة، التي أجريت في العام ٢٠١٥، كان معدل الفشل في اختبارات الرياضيات واللغة الإنكليزية والعلوم مرتفعا، بمقدار ١٥٠٪ عن معدل الفشل في دول OECD. وهذا من دون احتساب الطلاب المتدينين الحريديم، الذين لا يتعلمون الرياضيات العصرية، وانما الأولية فقط، وبدوافع دينية، فالحريديم لا يشاركون في هذه الاختبارات العالمية. كما أن ٣١٪ من الطلاب الإسرائيليين فشلوا في اختبار العلوم، و٣٢٪ فشلوا في الرياضيات، و٢٧٪ فشلوا في القراءة».

ويشار هنا الى أن نسبة كبيرة من هذا الفشل نابعة من أوضاع جهاز التعليم العربي، الذي يعاني من سياسة تمييز صارخة، في الميزانيات والموارد اللامنهجية، التي تمويلها يعتمد على قدرات المجالس البلدية والقروية وعلى الأهالي.

وكانت تقارير سابقة قد دلت على أن مستوى تحصيل الطلاب اليهود في هذه الاختبارات العالمية قريب من معدلات التحصيل في الدول الأوروبية المتطورة، بينما معدلات تحصيل الطلاب العرب، ورغم أنه شهد تحسنا محدودا في السنوات الأخيرة، أقرب لمعدلات تحصيل طلاب الدول الفقيرة.

ويقول تقرير الصحيفة ذاتها إن جهاز التعليم للمرحلة الابتدائية يخصص ١٤٪ من ساعات التعليم لموضوع الدين، والمواضيع القريبة منه (اليهودية)، وهذا أعلى بثلاثة أضعاف ونصف الضعف من المعدل القائم في الدول الأعضاء في OECD، إذ أن المعدل هناك ٤٪ من ساعات التعليم الأسبوعية.

خفض دروس العلوم والتكنولوجيا

في المقابل، عندما يتعلق الأمر باكتساب مهارات القراءة والتعبير، فإن إسرائيل تمضي ٢٢٪ من وقت الدراسة في هذا الموضوع، مقارنة بـ ٢٥٪ في الدول المتطورة. في فرنسا، على سبيل المثال، يتم تخصيص ما يقرب من ٤٠٪ من المناهج الدراسية لاكتساب اللغة. في الرياضيات، تستثمر إسرائيل حوالي ١٪ أعلى من معدل دول OECD..

كما تُظهر البيانات أيضا أن إسرائيل تخصص موارد أقل للتربية البدنية (٦٪ في إسرائيل مقابل ٩٪ في OECD)، وأقل في الدراسات الفنية (٦٪ مقارنة بـ ١٠٪ في OECD).

ويُبرز تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) الذي نشر العام الماضي، حقيقة أن بعض الدول قد بدأت في تخصيص أجزاء من مناهجها الدراسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والإنترنت على أفضل وجه، لكن لم يتم التأكيد على هذه القضايا في إسرائيل. إلا أن وزير التعليم السابق نفتالي بينيت كان قد أعلن في العام الماضي عن تقليص عدد ساعات تعليم الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا واللغة الإنكليزية في الصفوف الابتدائية الستة الأولى. وفي المقابل زاد ساعات تعليم اليهودية في المدارس اليهودية.

وتقول «ذي ماركر» إنه خلال ولاية الوزير بينيت، التي استمرت ٤ سنوات كاملة، أصبحت الدراسات اليهودية مادة إلزامية في الصف الثالث ابتدائي، وتمت زيادتها إلى ٥ ساعات أسبوعية، بالإضافة إلى دراسة التوراة، وهي مهمة أسبوعية مدتها ١٥ ساعة أسبوعيا لدراسة التوراة واليهودية، مقارنة بـ ١٢ ساعة دراسية في الفترة التي سبقت، والعلوم والتكنولوجيا والرياضيات ٣٠ ساعة أسبوعيا.

خفض التثقيف على الديمقراطية

ويقول تقرير آخر لصحيفة «كالكاليست» الاقتصادية، التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، إنه منذ بداية القرن الـ ٢١، لوحظ انخفاض واضح في تحفيز المدارس على التثقيف على القيم الديمقراطية والليبرالية والعالمية. وهذا ما استنتجته دراسة أجرتها الدكتورة تامي هوفمان، من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

وتُظهر الدراسة أن قلة قليلة جدا من الرسائل الدورية للمدير العام لوزارة التعليم، التي تعنى بتوجيه التعليمات وتوصيات الوزارة لعمل المدارس، تتعامل مع القضايا المدنية والقيمة الاجتماعية المتعلقة بالتعليم الديمقراطي. وعندما يتعلق الأمر بالديمقراطية، فإنها تأتي في المقدمة بشكل رئيسي في الأنشطة العشوائية العرضية وغير الإلزامية، ليتبعها مباشرة تذكير بالصهيونية والكثير من القضايا القومية وإبرازها.

ووفقا لهوفمان، فمن المؤشرات التي اعتمدت عليها في دراستها أنه حينما تجري بحثا في محرك البحث في موقع وزارة التعليم، تبين لها أن ٧٣ رسالة مدير عام فقط تطرقت مباشرة لمواضيع تتعامل مع القيم الديمقراطية. ولكن يتبين أن ٦٦٪ من القضايا التي تضعها الوزارة في مقدمة أولوياتها تتعلق بالشؤون اليهودية. وبيّنت أن ٦ رسائل من الرسائل الـ ٧٣ التي ظهرت منذ العام ٢٠١٧ وحتى الآن هي رسائل دورية عمومية، في حين أن الرسائل الـ ٦٧ الأخرى تعاملت مع موضوع الديمقراطية، بشكل عشوائي، أو ارتباطا بأحداث، مثل أن ١٥ رسالة تعلقت باغتيال رئيس الحكومة الأسبق يتسحاق رابين، و١٤ رسالة تعاملت مع حقوق الإنسان، وثلاثة رسائل فقط خلال السنوات الـ ١٨ الماضية تعاملت مع موضوع التسامح. وفقط خلال ولاية الوزيرة يولي تامير من حزب العمل، بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، كانت رسائل توجيهية تتعامل مع مسألة المساواة بين الجنسين.

وتقول دراسة هوفمان إنه في السنوات الـ ١٨ الأخيرة، أقدمت الوزارة عن سابق تخطيط ومعرفة، على تعميق تعليم اليهودية، والديانة اليهودية، دون إجراء توازن مع تعليم القيم الديمقراطية والإنسانية ومفاهيمها.

وقالت هوفمان إن الانقلاب في توجهات منهاج التعليم الإسرائيلي انعكس في توزيع الميزانيات. فميزانية تعليم اليهودية ارتفعت منذ العام ٢٠١٤ وحتى العام ٢٠١٧ بنسبة ٧٦٪، من ١٢٠ مليون شيكل في العام ٢٠١٤، إلى ٢١١ مليون شيكل في العام ٢٠١٧. وبطبيعة الحال فإن هذه ميزانية ترتفع باستمرار.

ونشير في هذا المجال إلى أنه منذ أن تولت الوزيرة السابقة عن حزب الليكود ليمور ليفنات حقيبة التعليم في العام ٢٠٠١، جرى استهداف موضوع المدنيات أو المواطنة، وجرى تغيير طاقم تحديد المنهاج، من أجل التخفيف من الحديث عن القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مقابل تركيز أكثر على اليهودية والصهيونية. كما تم شطب مصطلح النكبة من كتب التدريس، ولاحقا تم شطب الرواية الفلسطينية لما جرى في العام ١٩٤٨، وما تزال المعركة دائرة حول موضوع المدنيات، خاصة في جهاز التعليم العربي.

التطرف سيتصاعد

استفحل التطرف الديني والقومي في فترة الوزير نفتالي بينيت، الذي كان يترأس حزب المفدال الديني باسمه الجديد «البيت اليهودي». ولكن في مطلع شهر حزيران أقال نتنياهو بينيت، الذي خسر انتخابات نيسان. وجاءت الإقالة بعد أن أعلن بينيت عزمه خوض انتخابات أيلول. وبدلا منه عين نتنياهو وزيرا للتعليم الرئيس الجديد لحزب «البيت اليهودي» الحاخام العسكري رافي بيرتس، الذي كان لسنوات حاخام الجيش الأكبر، وفي فترته صدرت سلسلة من الفتاوى التي أثارت ضجيجا، خاصة تلك المتعلقة بالفصل بين الرجال والنساء في الجيش.

ومن أول قراراته بشأن السنة الدراسية المدرسية الجديدة، أعلن رافي بيرتس عن تعليم «قانون القومية» العنصري الاقتلاعي، الذي أقره الكنيست في منتصف تموز العام ٢٠١٨، وعلى الرغم من أن الالتماسات ضده ما تزال عالقة أمام المحكمة العليا، منذ أكثر من عام، ولم تجر حتى الآن أية جلسة مداولات بشأن هذه الالتماسات.

ويواجه قرار بيرتس بشأن تعليم «قانون القومية» معارضة جارفة في الهيئات الشعبية لفلسطينيي الداخل وأحزابهم، وأيضا من أطر أولياء أمور الطلاب.

وليس واضحا ما إذا سيبقى بيرتس في منصبه بعد الانتخابات المقبلة، خاصة وأنه لم يعد الشخص الأول في القائمة التحالفية «يامينا» التي ترأسها الوزيرة السابقة أيليت شاكيد.

حول التصريح العنصري بأن «العرب وحوش آدمية»:

ليست مسألة صحافي فرد فقط بل مشكلة صحافة بأكملها!

يارون لندن.

قالت تحليلات إسرائيلية كثيرة إن قيام المذيع الإسرائيلي المعروف يارون لندن بوصف المواطنين العرب الفلسطينيين في اسـرائيل بأنهم مجموعة مـن المتوّحشـين، أو وحوش بشرية، لا يجسّد كل المسألة أو المشكلة، فهي ليست مسألة صحافي فرد في تعامله مع مليون مواطن بل مشـكلة صحافة بأكملها، مشـكلة مؤسسة، ثقافة سياسية وإعلامية، جزء من بنية كاملة.

هذا الصحافـي المعروف الذي يقدم اليـوم برنامج «غئولا ولندن» عبر سـلطة البث الاسـرائيلية الرسمية «كان»، باللغة العبرية، قام لاحقاً أو اضطر للاعتذار، بعد توجهات وشـكاوى كثيرة وصلت إلى سـلطة البث. وقال في اعتذاره: «الكثيرون، بالأخص من مشاهدينا العرب، شعروا بالإهانة من أقوالي في برنامج الأمس. في سـاعات الليل أصغيت لتسـجيل البرنامج واتضح لي أنه زلّ لسـاني، تحدثت بشـكل غير لائق وبالتالي فهم محقون بالشعور بالإهانة، ولذلك أعتذر».

تصريـح لنـدن المغموس مـن رأسـه إلى أساسـه بإرث كولونيالي آسـن، جاء خلال تعليقه على مسلسـل تلفزيوني إسـرائيلي تناول جريمة قتل الفتى المقدسـي الفلسطيني محمـد أبو خضير حرقاً. هذا الصحافي كان بين إسـرائيليين كثيريـن أزعجهم، بهذا الشـكل أو ذاك، مـا رأوا فيه انحيازاً لجهة الفلسطيني في القصة، وانتقاصا من أفعال هذا الأخير البشعة وفقا لسـرديتهم. هنا قال لندن: «العرب متوّحشون. لا يكرهون اليهود فحسب بل هم يقتلون أنفسهم أولاً وقبل كل شـيء، في اليمين، في اليسـار، في الشـرق، في الغرب، العرب يذبحون العرب. لا مشـكلة لدي مع ذلك. لم أتحدث عن الفلسطينيين، تحدثت عن الثقافة العربية».

الصحافي الذي يشـتهر بحدّة خطابـه، وبدرجات جدية من الخروج عن المألـوف والتغريد، أو النعيـق أحيانا، خارج هذا السـرب أو ذاك، حاول تبرير تلك المقولة المكتوبة بمفردات التوحّـش بقوله إن النقـاش دار حول سـبب اهتمام معدي المسلسـل المذكور بمصير الشـاب العربي محمد أبو خضير ضحية الاعتـداء الهمجي في حي شـعفاط المقدسـي عام ٢٠١٤ والـذي اختطف وأحرق من قبـل متطرفين يهود. وتابع أن معدي البرنامـج اهتموا بقتلة هذا الشـاب اليهود، أكثر من الفلسـطينيين الذين قتلوا المستوطنين الثلاثة اليهود. وحاول تبريـر مقولته بالادعاء أن «اليهـودي لا يتفاجأ إذا ما قتل عربي يهودياً، بينما بالنسـبة لرؤيته لنفسه كابن شعب راق من ناحية أخلاقية، فهو يستصعب أن يتقبل الحقيقة أن يخـرج قاتل من بين أبناء شـعبه». واعتبر لندن أنه لم يقصد العرب أفراداً فـي كلامه، بل لتصرف المجتمعات العربية في الدول المجاورة، معتبراً أنه لن يتراجع عن هذا التصريح، لكنه اعترف أن أقواله جاءت في إطار سجال حاد.

«لندن وتسيبر ينشران الأكاذيب أكثر مما هما عنصريان»

تعرّض لندن في إثر ذلـك لانتقادات من قبل بعض زملائه المذيعيـن الإسـرائيليين. فقد وصف المذيـع أمنون ليفي أقوال لندن بأنها غير لائقة البتة. والأنكى منها كان رد هيئة البث الاسـرائيلية ومفاده: «في البث المباشر قد يزل لسانك وتقول أشـياء غير لائقـة». والتي جاء فـي تعقيبها إننا إزاء «مقولة سـيئة من قبل شـخص مسـتفز طاعن بالسن وليس من شـخصية مثقفة تحظى باحترام، ونتوقع من السيد لندن الاعتـذار على هذه المقولة حتى منتصـف ليل الغد». ليفي اعتبر أن تعقيب هيئة البث سـيء لأنه يطالب لندن بالاعتذار بشـكل فاضح ويذكر سـنه الكبير ويحدد له مهلة للاعتذار. «ماذا يمر عليكم؟» تساءل.

هيئـة البث الاسـرائيلية قبلت اعتـذار لنـدن معلنةً أنه «لا مـكان في البث العـام لتصريحات من هـذا النوع» داعية الجماهير لمشاهدة بثها.

أحد الذين مكثوا في سـتوديو التلفزيون عندما أطلق لندن تصريحه العنصـري، كان الصحافي النقـدي الجريء غدعون ليفي. وقـد قال إنه لم يُتـح له التعقيب أو مناقشـة لندن، لكنه كتب لاحقاً رداً واسـعاً من خلال مقال نشرته «هآرتس». وهـو يتحدى لندن وصحافيـا آخر، هو بيني تسـيبر، المحرر الأدبي في هـذه الصحيفة التي يعمل فيها ليفي أيضاً. وقد خاطبهمـا بالقول: ليعلم لندن وتسـيبر أن إسـرائيل قاتلة أكثـر بـ ١٨ ضعفا. وتابع: هكـذا كتب قبل أسـبوعين محرر ملحـق «ثقافة وأدب» فـي صحيفة «هآرتس» بيني تسـيبر، على صفحته في الفيسـبوك بعد عودته مـن زيارة عزاء في مسـتوطنة عوفرا: «في طريقي نظرت إلى القرى الفلسطينية وإلى جانبها المسـتوطنات اليهودية، وفكرت بأن القتل لدى الفلسـطينيين هو نوع مـن الرياضة أو المتعـة، وربما أيضا بديـل عن الجنس. من هذه الناحية لـن يكون لنا في أي يوم عامل ثقافي مشـترك.. لهذا الشعب السـيء، عديم الشرف، الذي يعيش بين ظهرانينا يجب أن نتمنى له فقط أن تلفظه الأرض. لأنه لا يستحق هذه الأرض المليئة بالدماء اليهودية التي سفكها».

يقول ليفي إن هذا المنشور الغارق في العنصرية مر بهدوء. ويسخر منه قائلا: يبدو أن تسيير استنفد حصة الاهتمام به. لكن في المقابل، يضيف، نجـح يارون لندن في اثارة عاصفة أكبر بسبب أقواله الأقل خطورة: «العرب هم متوحشون... هم لا يكرهون فقط اليهود، بل هم يقتلون أنفسـهم في المقام الأول». وهو يتوقف عند نقطة شديدة الأهمية: كلاهما اعتبرا ذات يوم يساريين، في نظر اليمين الجامح، لندن يعتبر هكذا أيضا حتى اليوم. كلاهمـا موهوبان على نحو متميز، مثقفان لامعان، واسعا الاطلاع. لكنه يضيف: إن لندن وتسيبر ينشران الأكاذيب أكثر مما هما عنصريان.

أرقام القتل تعكس الصورة وتقلب المزاعم

ليفي يسـترجع ما حدث، ويقول: لقد جلسـت في ستوديو لندن في الوقت الذي قال فيـه هذه الأقوال. وقد حاولت الرد عليـه اثناء ذلك، ولكن بـلا فائدة. انظروا إلـى العقد الأخير: الفلسـطينيون هواة القتـل، قتلوا منذ كانـون الثاني ٢٠٠٩ حوالي ١٩٠ إسـرائيليا. وكم قتلت إسـرائيل المحبة للسـلام والخير، والتي لن يكون لها في أي يوم قاسـم ثقافي مشترك مـع العرب؟ حوالي ٣٥٠٠ فلسـطيني. إسـرائيل أكثر قتلا بـ ١٨ ضعفا. رياضة؟ متعة جنسـية؟ بالتأكيـد لا. ولكن الدماء هـي التي تتكلم: إسـرائيل تسـتمد الكثير مـن الموت من الفلسطينيين.

ويتابع: هل مسـموح لنا القول بأن الثقافة الإسرائيلية هي التي تسـفك الدماء بالجملة؟ حسـب اقوال لندن، نعم. وهو محق. هناك ثقافة الشـعب وهناك ثقافة القتل. فقط عندما نتحـدث عن مزايا تولد مع الإنسـان نتحدث عن عنصرية. من المسـموح أيضا التعميم، مثلما قال لنـدن. ولكن يجب عليه أن يرتكـز على الواقـع؛ والواقع هـو أن البيـض المتنورين قتلوا في المئة سـنة الأخيرة أكثر مما قتل جميع المسلمين والمتوحشين. ليس فقط أن هتلر وستالين لم يكونا مسلمين، وإنما الولايات المتحدة الحرة أيضا متهمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالقتل أكثر من جميع الدول الأخرى. ومعظم مرتكبي جرائم القتل الجماعي لديها، هم من غير المسـلمين بشكل قاطع.

ليفي يشـدد على أنه إذا كانت هنـاك ثقافة قتل فهي بالتحديـد في إسـرائيل. الجنـود ورجال الشـرطة الذين يطلقون النار من أجل القتل كخيار أول يؤشرون إلى أخلاق مريضـة. الخوف والكراهية ووحشـية وعبادة الأمن وعدم الإنسانية واليد السريعة على الزناد، هي خصائص الثقافة الإسـرائيلية التي تؤدي إلى سـفك الـدم الجماعي هذا. ولكن الويـل لمن يتجرأ على اعتبار إسـرائيل دولة لديها ثقافة القتل. فسيوصم باللاسـامية. في المقابل، الشعب الفلسـطيني هـو أحد الشـعوب المنضبطة فـي التاريخ بمعارضته العنيفة للاحتلال والظلم. هذه هي الحقيقة ولا يوجد شـيء غيرها. لكن إسرائيل تحب بالتحديد التعميم الثقافي والقومي، بالأساس عندما تقوم بتضخيم صورتها: العبقرية اليهودية، الشـعب المختار، الأخلاق اليهودية، أبدية إسـرائيل، كل ذلك يدل على التعالي الذي لا أساس له.

ويختتـم: من حق تسـيبر الاعتقـاد بأن الفلسـطينيين يسـتمتعون بالقتـل، ولنـدن مسـموح لـه الاعتقـاد أن الفلسطينيين متوحشون بالنسبة لنا. ولكن من حقنا وواجبنا الرد عليهـم والقول: ليس هناك أكاذيـب بغيضة أكثر من هذا.

تبريرات من جهة صحافيين يمينيين «لا مكان للاعتذار»!

أمـا الصحافي اليميني المعروف يعقـوب أحيمئير، الذي لا يخفي مواقفه ولا انتماءه الأيديولوجي، فرأى في مقال نشـره في جريدة «معاريف» أنه لا مكان ولا مبرر لتقديم اعتذار حين يعبر الصحافي، أو غيره، عن مشاعره. ويقول إن يارون لندن هو فقـط الاخير في قائمة المعتذرين الطويلة، وهؤلاء يتزايدون فقـط. أنا أيضـاً، مثل الكثيريـن، لم افهم على مـاذا ولماذا اعتـذر لندن لوصفه العرب بأنهم «وحوش». يتطابق اعتذاره، وكذا اعتـذار الكثيرين الآخرين، مع قول بنجامين ديزرائيلي، السياسـي البريطاني المحبوب: «لا تعتذر ابدا عن التعبير عن مشاعرك. عندما تفعل هذا، فإنك تعتذر عن الحقيقة».

ويتابـع أن لنـدن قد أعرب عـن اعتذار غير قابل للتفسـير، على الأقل فـي نظره. فهل عقب ذلك أعفى نفسـه من خطوة انضباطية يتخذهـا بحقه مدراء قناة كان ١١؟ أنا اشـتغل في هذه القناة. لسـت محاورا قريبا له، حتى بعد عشـرات سنوات التعـارف. ولكني أتجرأ على التخميـن بأن لندن في عمق قلبه، يقف خلف أقواله. حقا، هل لهذه الدرجة يمكن للمرء أن يتنكر للواقـع؟ هل لم تعـد عيناه تريان؟ فالإعراب عـن الاعتذار، من جانبه أو من جانب آخرين «وقعوا في الخطيئة» لتجاوزهم قواعد اللياقة السياسية، لا يمكنه أن يطمس الواقع، على حد قوله.

خطاب الإعلام الإسرائيلي عن المواطنين العرب مثل خطاب السلطة المركزية!

إذا كان الصحافي الإسرائيلي يارون لندن قد تحدث عن العرب بفظاظة عنصرية مباشـرة (اقرأ عن ذلك في مكان آخر في هذه الصفحة)، فيجـب التذكير بأن الخطاب الإعلامي الاسـرائيلي برمته، فيما عدا استثناءات محدودة قليلة، هو خطاب يتعامل مع المواطنين العرب مثلما تتعامل معهم السـلطة المركزية الاسرائيلية: مواطنون من الدرجة الثانية فما تحت.

إن سـجل القضايـا التـي تهم وتقلـق وترتبـط بالعرب الفلسـطينيين مواطني اسـرائيل، يكاد لا يصل منه شـيء إلى دائرة التغطية والجدل والاسـتقصاء في الإعلام العبري. فلا يظهر العربي أو قصته على الشاشـات وصفحات الجرائد إلا مقرونـا بالجريمـة أو العنف أو مشـتقات الأمن والإرهاب العديـدة. الصورة التي تترسـخ نتيجة ذلـك هي غاية في التسطيح العنصري، فالعربي هو مجرم أو إرهابي أو «متطرف».

هـذه هي البنيـة التحتيـة التي تنشـأ عليهـا نظرات اسـتعلائية وتصنيفـات دونيّة للعـرب. إذا كان لندن هذا اسـتخدم كلمة وحـوش، فإن أوصـاف القتلـة والمخربين والمتهربيـن من دفـع الضرائب والمقتحميـن المجتاحين لـ «أراضي الدولـة»، هي مفردات معهودة مألوفة شـائعة وراسـخة في التقرير الصحافي مثلما في التقرير الرسـمي للحكومة. يجب فقط التذكيـر بكيفية عرض وقولبة العرب الفلسطينيين في النقب، حتى تتضح الصورة بكل بشاعتها. ليـس فقط صورة العربي هي المشـوهة في منابر الإعلام الاسـرائيلي، بل إن صـوت العربي حينما يصـل، أو يتاح له الوصـول بالأحرى، هو صوت المتهم الذي يجب عليه أن يبرر ويفسر. ولطالما سـلك إعلاميون كما لو أنهم محققون حين حاوروا عربيا أو عربية.

إقصاء المواطنين العرب منهجيا من التغطية في وسائل الإعلام

يكتـب «معهـد فان ليـر» في القـدس علـى موقعه أنه يُستشـف مـن فحص أنمـاط التغطيـة الصحافيـة التي يحظـى بها المواطنون العرب في الصحافة العبرية، أن هذه التغطية مشـبعة بالأفكار النمطية السلبية والمسبقة حول العرب. تبيّن كذلك أن حجـم تغطية المواطنين العرب كان شـحيحا للغاية وتمحور على امتـداد الوقت في موضوعين أساسـيين وهمـا الأمن والجريمـة. جرى تصنيـف غالبية النشـاط الاحتجاجي الذي قام به المواطنـون العرب كذاك الذي يلامس «الأمن والتآمر»، ولا يتعلق بطرح مطالب مدنية. على هذا النحو ساهمت التغطية الإعلامية في نزع الشرعيّة عن مطالب المواطنين العرب للمساواة المدنية والقومية في إسرائيل.

في هذا الباب، تقول جمعية «سـيكوي» التي تنشـط في مجال المسـاواة المدنية، إنه يتم اقصاء المواطنين العرب في البلاد بشـكل منهجي من التغطية في وسـائل الاعلام في إسـرائيل. وبينـت أبحاث كثيرة، أجريت في السـنوات الأخيـرة، أن المواطنين العـرب ورغم كونهم يشـكلون ما يقـارب خُمس مواطني الدولـة، إلا أن نسـبة تمثيلهم ما بيـن المحاوَرين والمتحدثين في وسـائل الاعـلام العبرية - فـي التلفزيـون، الراديو، الصحف والإنترنـت- تراوحت ما بين ٢-٣٪ فقط، أي عُشـر نسـبتهم فـي المجتمع. هنالك إسـقاطات جدية للتمثيل الإعلامـي للمواطنين العرب في إسـرائيل، على مواقف الغالبية اليهوديـة وبالأخص على العلاقـات بين اليهود والعرب. وكون هنـاك قطيعة كبيرة بين المواطنين العرب واليهود في إسرائيل في غالبية الأطر الحياتية - العمل، التعليم، السـكن، الجيش وما شابه- فإن غالبية الجمهور اليهودي يبلور مواقفه تجاه الأقلية العربية بواسـطة تمثيلها الإعلامي، الذي يعاني من نواقص كثيرة، ويعتبر منحازا ونمطيا للغاية.

على مسـتوى آخر مرتبط، تلاحظ المنظمة أنه بالإضافة إلـى النقص الحاد بالمختصين، فـإن التمثيل الضعيف القائم، هو على الأغلب، نمطي وسـلبي جدا. غالبا ما تتم اسـتضافة المحاوَرين العرب فقط في شـؤون سـلبية ومختلف عليهـا، متعلقة بالصراع القومي أو بمشـاكل الجريمـة والفقر فـي المجتمع العربـي، وليس كعلماء، مختصين ومهنيين فـي مجالاتهم. لهذا الوضع، هناك، بالطبـع، تأثير سـلبي واضح على العلاقـات بين اليهود والعرب، وذلـك كون المجتمع اليهودي الواسـع يتلقى صورة سـلبية وعدائية تصور المجتمع العربي، كمجتمع خامـل وغير منتج، بينما يشـعر المجتمـع العربي الذي يعاني من التمييز والإقصاء من قبل الاعلام المركزي، بأنه غير مرغوب فيه في الحيز العام الإسـرائيلي. من الجدير بالذكر، بأن حالة تمثيل النساء العربيات أكثر سوءا وهن مغيبات بشكل شبه تام.

وحيال ذلك بادرت جمعية «سيكوي» إلى مشروع «حاضرون غائبون» الهادف إلى التصـدي لتغييب المواطنين العرب، اهتماماتهـم وممثليهـم، عـن الإعـلام العبري، عشـية الانتخابـات القريبة. ويهدف المشـروع إلـى وضع قضايا المواطنين العـرب وصوتهم في مركـز الاهتمام الإعلامي، وفي سـبيل هذا الغرض يتم بشـكل منهجي نشر حوارات وفيديوهات مع شخصيات معروفة من المجتمع العربي، إلى جانب الرصد المنهجي للتعامل الإعلامي - على نمط مشروع «مؤشر التمثيل» القائم في الجمعية منذ أربع سنوات. وهذا المشروع مشترك لجمعية «سيكوي» وموقع «العين السابعة» المختص بالقضايا الاعلامية وشـركة «يفعـات» المختصة برصد منشورات الإعلام العبري.

في الأسـبوع الأول من الحملة، تم إصدار فيلمين قصيرين بمشـاركة من الإعلامية كاملة طيون والشاعرة والمحاضرة د. راوية أبو ربيعة.

وتشـير طيون، مركّزة مشـروع تمثيـل المواطنين العرب في الإعلام العبـري في جمعية «سـيكوي»، إلى المغالطات والإشـاعات التـي يبثهـا الإعلام الاسـرائيلي عـن أعضاء الكنيسـت العرب والتعامـل مع قضايـا مجتمعهم. بينما تسـاءلت د. أبـو ربيعة عن الاهتمـام الإعلامـي الذي كان سيحظى به نجاح امرأة تنتخب لقائمة يهودية متدينة دون أي تحصين! كما حصل مع المرشـحة عن القائمة المشتركة إيمـان نصار خطيب؟ ومن المقرر إصدار فيديوهات إضافية في الأسبوع المقبل.

وترى جمعية «سـيكوي» أن الانتخابات القريبة هي ليست فرصة ثانية فقـط للناخبين والأحزاب، وإنمـا أيضا للإعلام العبـري، الذي يقوم عـادة (وخاصة في فتـرة الانتخابات) بتغطيـة إعلاميّـة سـلبيّة للمجتمـع العربـي وقياداتـه السياسيّة.

وتشـير نتائج «مؤشـر التمثيل» إلى أنه فـي الانتخابات السـابقة، قبـل بضعة أشـهر، خصصت للمجتمـع العربي ١١٫٤ بالمئـة مـن التغطية الإعلاميّة، والإقصـاء كان واضحاً بشـكل خاص في وسـائل الإعـلام التجاريّة حيـث احتلت الأماكـن المنخفضة فـي القائمة، وخصّـت بالذكر صحيفة «كالكاليسـت» التي تجاهلت كليًا المجتمـع العربي، وذلك علـى الرغم من أنها غطت فترة الانتخابات بشـكل موسّـع ومعمّـق وتطرقـت للقضايا ما قبـل الانتخابـات، وللقوائم الانتخابية والبرنامج الانتخابي لكل قائمة.

وتفيد معطيات الرصد الأسـبوعي الأخيـر بأن القائمة المشـتركة حظيـت بـ٩٫٣ بالمئـة فقط مـن التغطية الإعلامية في الأسبوع المنصرم (٢٥-٣١ آب). وهذا المعطى يشكل هبوطا حادا في النسـبة التي حظيت بها القائمة قبل أسـبوعين، غداة المقابلة في «يديعـوت أحرونوت» مـع النائب أيمن عودة حـول احتمال الدخـول للائتلاف الحكومـي، حيث بلغـت التغطية ذروتها وكانت بنسـبة ١٦٫٦ بالمئة.

وهـذه الحملة هي امتداد لبرنامج «مؤشـر التمثيل» التي تعمل عليه جمعية «سيكوي» منذ ٤ سنوات بهدف مواجهة الأفكار النمطية التي يعززها الإعلام بحق المواطنين العرب ولدفع التمثيل الإعلامي اللائق بهم.

كما أطلقت «سـيكوي» الأسبوع الماضي حملة موازية على صفحاتها في شبكات التواصل الاجتماعي لتفنيد ادعاءات اليمين حول عمل النواب العرب.

ما تعرضه وزارة الخارجية عن الصحافة الإسرائيلية يرسم خيط الاستشراق

ستختلف الصورة تماما لو استعرضنا الشكل الذي تعرض فيه حالـة الصحافة على منابر رسـمية إسـرائيلية، وزارة الخارجيـة مثلا. فهي تزعم على موقعها الرسـمي أنه «منذ انطلاق عملها في العقود الأخيرة من القرن التاسـع عشـر حرصت ثقافة الصحافة في إسرائيل على الالتزام بمرتكزات الإعـلام الديمقراطي والمقصود توفير أقصى قدر ممكن من الدقّة في نقل الأنباء والسـعة فـي وجهات النظر والوقوف مواقـف مسـتقلّة تجاه المؤسّسـات العامّة والسياسـية. اتّبعت التشـكيلات الصحافية الأولى في إسرائيل النموذج الأوروبي من حيـث الدور الإعلامي حيث أثّرت ثقافة الموالاة الأوروبيـة علـى كيفية عمـل الصحافة الإسـرائيلية التي اتّصفت بالتبعية والتماهي مع أحزاب سياسـية حدّدت لها أجندتها».

وبالطبـع فإن اسـتقاء الثقافـة الصحافية مـن النموذج الأوروبي سيحمل ليس فقط حريات، وإنما أيضا تشويهات، وخصوصـا حين يتم فحـص وامتحان الصحافـة من زاوية نظرتهـا وتغطيتها لمـن يعتبر «الآخر»، «العـدو»، «مكمن التهديـد»، ومـا شـابه. ومثلمـا كانـت تغـوص تلك في الاستشـراق منذ عهد الكولونيالية وما بعدها، فإن النموذج الصحافي الاسـرائيلي كالمؤسسة برمتها، كانت ذات ملامح كولونيالية ساطعة.

صـدر عـن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »
لمُعاينة الجُمهور
الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية
تأليف وإعداد: رونة سيلع
ترجمة: علاء حليحل

مسلسل تلفزيوني عن العنصرية ضد العرب يصطدم برفض شعبي لفتح ملفات التهجير والنكبة القديمة!

«الموت للعرب» على أحد جدران مدينة العفولة.

كتب هشام نفاع:

يُحسن المسلسل الإسرائيلي بعنوان «كراهية حتى الموت» صنعاً حين يبدأ أول مشاهده من العنف البوليسي الوحشي ضد مواطنين عرب في القدس، قبل أن ينتقل الى زعيق مشجعي فريق بيتار القدس لكرة القدم: «ليت قريتكم تحترق» و«عرب أبناء عاهرات»، وفي الخلفية الزعيق المقزّز «الموت للعرب». في مشهد الشرطة، ينفلت عدد من عناصرها بالضرب بالأيدي والأرجل والهراوات على مواطن معتقل بين أيديهم بلا قدرة على الرد أو الهرب. وعلى الرغم من إحكام القبض عليه لا تتوقف القبضات عن الاعتداء عليه. هذا الربط بين عنصرية الجموع في الشارع وبين العنف البوليسي مهم وهو بالمناسبة يضع المسائل في الترتيب الصحيح: عنصرية الشارع تبدأ من عنصرية المؤسسة، المتمثلة هنا في الشرطة الإسرائيلية التي يفترض أنها «مسؤولة عن واجب تطبيق القانون»، وهو ما يشمل عدم الاعتداء بالضرب على محتجز. لكن الوحشية موثقة بالصوت والصورة. وتتكرر في مشهد لاحق يقوم فيه عناصر شرطة ما يسمى «حرس الحدود» برش مسحوق الفلفل الحارق في عيون فتاة فلسطينية تم احتجازها وإلقاؤها أرضاً، ومن قبل أكثر من عنصر «أمن»! الفيديو يظهر سادية مجردة وإبداء مظهر عنصرية وكراهية باللباس الرسمي.

هذا المسلسل الوثائقي بثته القناة «٨» التي تتميز بجودة برامجها قياسا بالقنوات التجارية الطاغية، وهو يأتي ليطرح منذ أولى دقائق الحلقة الأولى مسألة مركزية مفادها أن عنصرية الأفراد في إسرائيل هي نتاج لعمل مؤسسات مركزية كبرى تسعى لتكريس وتعميق الفصل بين اليهود والعرب في إسرائيل، لغرض إذكاء الكراهية وبالتالي عدم إبقاء مكان سوى لدولة اليهود فقط هنا. بكلمات أخرى، هذه العنصرية ليست ظاهرة تتفشى رغم أنف السلطات أو مركز الحكم أو أجزاء مؤثرة منه على الأقل، بل تأتي ضمن استراتيجية ذات غايات وبرامج سياسية واضحة. وهناك كثير من الباحثين الذين يؤكدون هذا التوجه بشكل أو بآخر، أحدهم قال إن هذه الأجواء هي عامل مهم في جعل الجندي ينفذ جميع الأوامر التي تصدر اليه للقيام بممارسات ضد فلسطيني أعلن عنه أنه «مطلوب». باحث آخر قال إن «شيطنة العرب وتأجيج الكراهية ضدهم يتحول الى أمر مهم وحيوي يساعد على تجنيد المجتمع الإسرائيلي ضمن الجهد الحربي».

من القائل «لا يوجد شيء اسمه شعب فلسطيني»؟

من نماذج العنصرية الفردية التي عبر عنها محاوَرون في المسلسل ما قاله أحد الإسرائيليين الذي يدير صفحة خاصة على موقع للتواصل الاجتماعي يعبر فيها عن الرفض التام «لشيء اسمه شعب فلسطيني»! لا بل إنه يظن أنه بفضل نشاطه هذا ضاق كثيرا نطاق من يعتقدون بوجود هذا الشعب. («عندما أسأل الناس في الشارع هل هناك شيء اسمه شعب فلسطيني، وتكون الإجابة لا، أشعر بارتياح كبير، هذا حسب رأيي إنجاز»). لكنه سرعان ما ينتقل من هذا الحديث بمفردات النقاش والتأثير (عن إلغاء وجود شعب، يجب الانتباه) الى حضيض عنصري بشع ملؤه التحريض والدعوة للقتل الجماعي لا أقلّ، ومما قاله «أنا أتمنى أن يُقتل أمامي عينيّ عشرات آلاف، بل ومئات آلاف العرب، فكل قطرة دم يهودية تفوق دماء كل المسلمين في العالم»!

هنا يجب السؤال: من القائل «لا يوجد شيء اسمه شعب فلسطيني»؟ أهذا العنصري المهووس هو أوّل من خرج بهكذا موقف أم أنه شكل السياسة الإسرائيلية على مدى عقود طويلة، بل وما زال يمارَس على نحو عمليّ حتى الآن، من خلال رفض أية حقوق جماعية وسياسية للشعب الفلسطيني. رئيسة حكومة إسرائيل (من حزب «العمل» بالذات) غولدا مئير كانت قالت ما يلي: «لا يوجد شعب اسمه فلسطيني» لا بل زادت: «أنا الفلسطينية». وهذه بالطبع من أقدم أساطير الصهيونية كانت أولى أرضياتها كذبة: أرض بلا شعب قدم إلى شعب بلا أرض.

هنا لا تستقي العنصرية الفردية موبقاتها من مؤسسة حكم، بل من البنية الأيديولوجية للصهيونية نفسها.

مخرج المسلسل رون كحليلي معروف بمواجهته لمظاهر عنصرية في إسرائيل، وعادة ما كان يتمحور فيما عانته الطوائف اليهودية من اصول عربية، أي ما بات يُعرف بـ«الشرقيين». وهناك من يناقشه أنه في تناوله لموضوع العنصرية ضد العرب، يقوم بتحميل المسؤولية عنها للسلطات الإسرائيلية الأولى التي ينظر إليها على أنها متماهية مع اليهود الأشكنازيين، ذوي الأصول الأوروبية. عن هذا سيفصّل لاحقا في هذا التقرير.

إغلاق بركة ككناية عن إغلاق الحيّز كله بوجه العربي

يتنقل المسلسل من عنصرية مشجعي فريق كرة القدم المذكور أعلاه، الى نقاش بين شاب عربي وحارس بركة سباحة عامة في كيبوتس «غان شموئيل». ومما يُستنتج، أنه يجري منع الشاب من الدخول للبركة التي تفتح أبوابها للزبائن الذين يدفعون رسوما مالية مقابل ذلك، فقط لكونه عربياً وليس لأي سبب آخر. هذه الحادثة تعرّضت لها عائلة من مدينة الطيبة، قبل نحو عام. ووفقاً لموقع محلّي، فقد مُنع افراد العائلة من الدخول إلى بركة السباحة في «غان شموئيل»، واقترح الحارس عليهم الذهاب للسباحة في سورية!

المركز لضحايا العنصرية ومركز «إعلام»، نشرا شريط فيديو توجه للعائلات العربية بعدم الصمت حيال الممارسات العنصرية والتمييز ضدهم في برك السباحة. وأوضح حقوق العائلة العربية في حال تم منعها من الدخول إلى برك السباحة، أو تم التمييز ضدها من خلال طلب دفع مبالغ أعلى مما تقوم البرك بجبايته عادة أو تخصيص أماكن سباحة خاصة للعرب. وناشد العائلات العربية التي تتعرّض للعنصرية، بالتوجه لتقديم شكوى في الشرطة، موضحاً أنّ قانون منع التمييز في الأماكن العامة يمنح إمكانية التقدم بدعوى تعويضات قد تصل إلى أكثر من ٥٠ ألف شيكل.

هذه مسألة تشكل نموذجاً مصغراً ومرتبطاً بإغلاق حيّزات بلدية وأخرى سكنيّة، ناهيك عن الاقتصادية والتجارية، في وجه المواطنين العرب. سلوك إدارة البركة التي تقوم بالفصل بين اليهود والعرب عبر إقصاء الأخيرين، هو اشتقاق دقيق جدا من موقف حكومي رسمي تم التعبير عنه حتى بالتشريع وبالقوانين التي تقول: هذه الدولة، هذا الخير العام، هذا الحيّز العام مملوك لليهود حصرياً. هذا ما نص عليه «قانون القومية» الذي يجسّد كثيرا من البشاعات العنصرية لكن ليس كلها. فلم تنشأ العنصرية من وضع هذا القانون أو من يوم إطلاقه، كما يمكن أن يُستشف من جدالات كثيرة ومفرطة أحيانا حول هذا القانون، وكأن مجرّد إلغائه يعيد العرب الى فراديس مفقودة..

يتساءل المخرج كحليلي: «كيف يمكن أن يتصرف الجمهور عندما يتباهى زعيم المعارضة بنيامين غانتس كيف أنه في فترة توليه رئاسة هيئة أركان الجيش قتل أكبر عدد من الفلسطينيين، وعندما يعلن الزعيم السابق لحزب العمل أفي غباي الذي يمثل اليسار، أن أقصى ما يمكن فعله في الصراع مع الفلسطينيين هو تحقيق الفصل بينهم وبين اليهود وليس التعايش»؟

«عنصريون بسبب الظروف»

تكتب عميره هاس في « هآرتس» عن ثقافة العنصرية التي تتحكم أكثر فأكثر في المجتمع الإسرائيلي أنه لا توجد ثقافة قفزت مكتملة من حضن التاريخ. الثقافة ديناميكية تنشأ وتتشكل باستمرار من التقاء وتقاطع السلوك والإنتاج البشري والجغرافيا، ومن عمليات تاريخية واقتصادية. وهي تعدد مثلا: احتلالات أجنبية وكوارث، تنقلات قسرية وإملاءات مناخية، نضالات تحرر فاشلة وأخرى ناجحة. أي إذا كنا (تقصد الإسرائيليين) في ثقافتنا الحالية وقحين ومتسلطين وجشعين للقوة ونهمين للأرض وعنصريين، فهذا ليس بسبب جيناتنا اليهودية، بل بسبب الظروف التي جعلتنا سارقين ونرتزق من السلب. وتتابع: في مرحلة ما العنصرية والتمييز الجندري يحصلان على حياتهما وشخصيتهما، يصوغان القوانين، يوجهان المحاكم الدينية والقومية ويشكلان التفكير الديني، العسكري والعلمي. هما يتحولان الى طبيعيين جدا الى درجة أن أحدا لا يشعر بهما.

من جهة رفض حجج المسلسل، يأتي دورون بروش في «معاريف»، فيقول: يدّعي مسلسل «كراهية حتى الموت» أن هناك منشورة عنصرية في إسرائيل ضد العرب كل دقيقتين. الخطاب العام بات أكثر عنصرية ضد العرب، يقول المخرج. لكني أدعوه للارتياح، لم أحسب لدقائق، لكن يحظى اليساريون أيضاً مئات المرات يومياً بأمنيات تريد شنقهم في ساحة رابين، طردهم الى غزة، والتعبير عن الأسى لأن هتلر لم ينه عمله ضدهم». بل إن الكاتب يخفف من خطورة الزعيق العنصري في وسائل التواصل الاجتماعي ويكتب: يجب ألا تشعر بالانزعاج من قوة الكراهية المتبادلة بين لوحات المفاتيح (...) فموشون الشرقي يعرف وحشية العرب عن قرب لأن أهله عاشوا معهم في مراكش وأنتم الأشكنازيون لا تفقهون شيئاً، لكن موشون نفسه يسافر يوم السبت الى الطيرة للقيام بمشتريات أو تصليح السيارة بثمن بخس، وهناك يتعانق بدفء مع فادي ووسيم (العربيين).. لا يجب أن ينسى المرء بالطبع أن كراهية الآخر، وفي هذه الحالة كراهية العرب، هي نتاج مطلب. في الوسط العنيف، الافتراضي على الأقل، ينفجر بطبيعة الحال، من يكسبون عيشهم بشكل جيد من الكراهية والصراع بين جميع السكان. موشون هذا لن يكون أفضل حين يسمع رئيس وزرائه يصرخ بأن العرب يتدفقون إلى صناديق الاقتراع.

ويختتم الكاتب: عندما يتساهل جهاز القانون تجاه العنصرية والإقصاء، سواء باسم حرية التعبير أو بسبب الكسل المجرد، فإن الخطاب الافتراضي، ومن هنا التفكير أيضاً، سيواصلان الغليان.

وفي حين يحمّل الكاتب السلطة المركزية بمركباتها كلها المسؤولية عن تفشي الكراهية، فإنه يتخذ موقفا منغلقا تماما أمام قيام مخرج المسلسل بالعودة الى الجذور، الى النكبة، وبرأيه فإن المسلسل «يتبدد ويفقد الكثير من تركيزه وقيمته لأنه يبدأ في مناقشة «الظلم» التاريخي و«المعاناة» التي لحقت بالعرب»!

لماذا؟ حسب رأيه، كل طرف يشعر بالغبن الخاص به، وحين تقع حروب هناك مهزومون دائما. وهو يعتقد أن العودة للعام ١٩٤٨ لا يخدم المسلسل وهو غير ذي صلة أصلا! ويزعم أن مجرد ذكره «يثير غضب كثيرين ممن هم مستعدون للإنصات للآخر، لأنهم قلقون من تدهور الخطاب العام الإسرائيلي، ويدركون أن جاراً عربياً مقابل باب بيتهم أفضل من يهودي في الشقة في الطابق العلوي يتقافز أولاده الأربعة فوق رأسه دون توقف»!

بكلمات أخرى: هذا الكاتب يشبه قنوات التلفزة التي تريد عربياً لطيفاً هادئاً يبتسم وهو يقول صباح ومساء الخير ولكن إيّاه ثم إيّاه أن يفتح ملفات النكبة والتهجير والتطهير العرقي. ومثل هذه الطروحات يمكنها الانضمام بكل سلاسة الى الملف المسمى: العنصرية وكراهية العرب في إسرائيل.

«في نهاية المطاف، كل عربي هو إرهابي!»

ترى الكاتبة أريانه ميلاميد («هآرتس») أن مسلسل «كراهية حتى الموت» هو صفعة في وجه «اليسار النقي». وتكتب: هذا مسلسل رائع. ليس فيه تخفيضات وتنازلات لأحد. معطيات الكراهية مثيرة للقلق، سواء في مواقع التواصل الاجتماعي أو في تصريحات «الموت للعرب» العامة. أهي الثمار المعطوبة لشجرة الديمقراطية الإسرائيلية؟ كلا! تبدأ العنصرية، إن صح التعبير، حيث يلتقي بها المخرج: الشرطة تضرب بوحشية عربيا غير مشتبه فيه. مألوف؟ ربما بدأ كل شيء من مدرسة لا يعرف فيها أي طالب عربياً إسرائيلياً أو فلسطينياً بالاسم، ومن الخوف والعداء اللذين انتشرا في الحلبة السياسية، فنتجت الكراهية؟ أو ربما حين «ضُدمت» طالبة لسماعها بوجود معلمين عرب في مدرستها؟ عرب؟! معلمون؟! هي ليست قادرة على الإطلاق تخيّل عربي كمدرّس. في نهاية المطاف، كل عربي هو إرهابي.

الكاتبة تقتبس في هذه الأمثلة مقاطع من المسلسل. فغالبية الطلاب الإسرائيليين في مركز البلاد لم يسبق لهم أن التقوا عربياً بشكل مباشر وشخصي. كأنه مجرّد «فكرة» او بالأحرى صورة نمطيّة مقولبة تُصاغ في الإعلام وفي الخطاب العبري الداخلي.

تقول ميلاميد إنه تم محو العرب من على الشاشة كبشر وإبقاؤهم ككومبارس مطلوب منهم التعبير عن الولاء وإدانة الهجمات أو العنف في مجتمعهم. تمثيلهم التلفزيوني ضئيل. الفكرة عنهم أنهم أعداء، وبما أن هناك حربا، سيظلون أعداء وستستمر الحرب طالما أنها تخدم الحكومة التي لا تقدّم أي خيار آخر، وتهدد أي شخص يحاول.

أما عن اتهامها اليسار أيضاً وليس اليمين فقط بتحمّل مسؤولية هذه الكراهية العمياء للعرب، والفلسطينيين خصوصاً، فتقول إنه عندما تتعرض وسائل الإعلام للتهديد، فإنها تخشى أن تعامل العرب بشكل إيجابي خشية من أن يُنظر إليها على أنها غير وطنية، خائنة. وتتابع بسخرية أن الإسرائيلي المتوسط يريد رؤية عرب لطفاء يشاركون في برامج تلفزيون الواقع، دون أن يكون لديهم أي تعبير عن مواقفهم أو ذواتهم الحقيقية.

لكن الكاتبة تصرّ على التوقف عند ما تسميه «قلب المشكلة»: إذا كان الشخص يعتقد أنه ينتمي إلى شعب مختار، وحقه في الأرض إلهي وحصري - فكيف لن يكره؟ وتضيف: في الكلية العسكرية التحضيرية في مستوطنة «عالي» يعود الجنود المسرحون من الجيش الإسرائيلي الى الكلية لتعلّم اللغة العربية، لماذا؟ لتسهيل الأمر عند حواجز نقاط التفتيش. نحن أسياد الأرض وهم سيعرفون مكانهم.

لكن الكاتبة ترفض نفاق الشرائح الإسرائيلية المسمّاة يسارية، والتي تهاجم سكان العفولة، ذوي الأصول الشرقية أي العربية- اليهودية عمليا، بسبب رفضهم السماح لمواطنين عرب بشراء أراض للبناء في منطقة نفوذ هذه المدينة الطرفية الصغيرة؛ لكن تلك الشرائح «اليسارية» تصمت تماما على البلدات اليهودية الغنيّة و«البيضاء» والتي ترفض هي أيضاً سكن العرب في نطاقها.

للتذكير: عملت بلدية العفولة هذه أيضاً على إغلاق متنزه عام أمام العرب. وقد قضت المحكمة بمنع إغلاق أي مكان مخصص لخدمة الجمهور في وجه المواطنين، على اختلاف أماكن سكنهم، وفق ما جاء في ادعاء مركز «عدالة» لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. والمحكمة حكمت بإلغاء التعليمات العنصرية التي أصدرتها بلدية العفولة، والتي تمنع دخول سكان غير المدينة إلى المتنزه العام. وقال المركز القانوني إن قرار البلدية يستهدف العرب بشكل واضح ومباشر، إذ أظهرت تقارير إخبارية أن اليهود من غير سكان العفولة يسمح لهم بالدخول. قرار البلدية هذا مخالف لقانون البلديات، وكذلك قانون منع التمييز بالمنتجات، الخدمات والدخول للأماكن العامة وأماكن الترفيه. بلدية العفولة لا تملك صلاحية التصرف على هواها بمنطقة عامة وأرض مخصصة للجمهور، فمنذ القسم العنصري الذي أقسمه أعضاء البلدية لـ«حفاظ على طابع المدينة اليهودي» وحتى مشاركته في مظاهرة عنصرية تطالب بمنع بيع البيوت للعرب، يصرح رئيس البلدية، علناً أنه يريد مدينة خالية من العرب».

تقول الكاتبة: هاجمت وسائل الإعلام الشرقيين في العفولة الذين صرخوا ضد المواطنين العرب الفائزين في المناقصات السكنية، لكنه (الإعلام) تجاهل العنصرية العميقة لكفار هفرديم، وهي بلدة صغيرة تتمتع برخاء اقتصادي ويقطنها أثرياء في شمال- غرب الجليل، والتي ألغت مناقصات مماثلة فاز بها مواطنون عرب، لنفس السبب.

في النقطة الأخيرة المذكورة أعلاه يشتعل جدل حول قضيّة مسؤولية الأشكنازيين عن هذه الكراهية. فإذا كانت ميلاميد تتهم من يغضّ الطرف ويمارس سلوكيات عنصرية «ناعمة»، بالنفاق، فإن الكاتبة سمدار شيلوني (موقع يديعوت أحرونوت) مثلا، تعبر عن سخطها من تحميل الأشكنازيين مسؤولية الكراهية. قبل ذلك تتحفّظ الكاتبة من تفسير المخرج لبعض المعطيات، مثل حقيقة أن هناك منشورة عنصرية ضد العرب كل دقيقتين في إسرائيل. وتكتب: نعم، يتم نشر منشور عنصري معاد للعرب كل دقيقتين في إسرائيل، لكن يبدو أن كحليلي قد نسي أن جميع أبطال الشبكات الاجتماعية قد تآكلوا لكثرة المظاهر العنيفة للعنصرية ضد العرب (والأثيوبيين والسودانيين والروس) التي غزت صفحاتهم، على الرغم من أنهم بذلوا قصارى جهدهم لإزالتها. وقد انطفأ بريقهم لكثرة ما أدانوا تلك المنشورات العنصرية نفسها. وتخاطب المخرج: إذا كان كحليلي لا يريد أن يكون الفتى الذي صاح «عنصري! عنصري!» فهو بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد وقول شيء حقيقي.

أي نقاش حول العنصرية ضد العرب سرعان ما يصبح جدلا بين اليهود أنفسهم

شيلوني تنتقل الى ما يغيظها فعلا، كما يبدو، وهو تحميل «اليسار» أي «الأشكنازيين» عملياً، أية مسؤولية عن الكراهية. وتقول: الحلقة الثالثة هي أكثر إثارة للاهتمام من الأولى والثانية، وذلك لسبب بسيط هو أن كحليلي يعود في هذه الحلقة إلى مقلعه، وهي مؤامرة التوثيق التي يعرفها ويحبها ويزدهر فيها - علاقات الأشكنازيين بالسفارديين، الغربيين بالشرقيين. وتتابع أن المخرج يطور هنا أيضاً فكرة قديمة- جديدة مفادها تحميل «اليسار الأشكنازي» مسؤولية هذه الكراهية من خلال قيامه بفصل اليهود الذين هاجروا من الدول العربية عن لغتهم وعاداتهم وثقافتهم وأصولهم.

وتضيف ساخرة: لا تعرف وقاحة اليسار الأشكنازي حدوداً، لأن اليسار هو الذي أضر بالعرب الإسرائيليين والفلسطينيين أكثر من كل اليمين مجتمعا، عندما كان في السلطة خلال العقود الأولى من صعود الدولة. ومرة أخرى، نحن منغمسون في الدوامة الأبدية للأشكنازي والشرقي، لأن ما هو الأكثر منطقية من اتخاذ مواقف عنصرية حين نتناول العنصرية؟

وهي تتهم المخرج بأنه «رسم صورة مثالية وغير دقيقة بالضرورة لليهود والمسلمين الذين يعيشون جنبا إلى جنب في الدول العربية، إلى أن جاءت دولة حزب المباي ودمرت كل شيء، كما يتجاهل حقيقة أن العنصرية وكره الأجانب المتماثل مع اليمين السياسي، آخذان في الارتفاع في بعض المناطق النائية من العالم الغربي. مثل أوروبا أو الولايات المتحدة، ويربطهما بالمصباح الذي يحب أن يبحث تحته عن العملة التي يريدها».

وكمن يثبت أن أي نقاش حول العنصرية ضد العرب سرعان ما ينتقل ليشكل جدلا بين اليهود أنفسهم، تختتم شيلوني بالقول: «قد يكون صحيحاً أن المباي هو أصل كل الشرور، لكن تكرار هذا الطرح مرة تلو الأخرى لن يزيد من أنصاره بالضرورة في هذه المرحلة. والأسوأ من ذلك هو أن هذا التصور يزيل المسؤولية عمّن يقف وراء مظاهر العنصرية، التي لا خلاف على بشاعتها نفسها. وإذا كان كحليلي يريد حقاً المضي قدماً، فربما حان الوقت للتوقف عن النظر للخلف بغضب، وتوجيه هذا الغضب الرائع نحو الحاضر؟».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق بدعم من
وزارة الثقافة الفلسطينية